جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

دور الدبلوماسية الجزائرية في حلحلة الأزمات الدولية
أزمة مالي أنموذجا

مذكرة مكملة لمقتضيات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: استراتيجية وعلاقات دولية

إعداد الطالب:

– يوسف دوسن

إشراف الأستاذ:

– د. محمد بوضياف

أعضاء لجنة المناقشة

.....	جامعة المسيلة	رئيســـا
د. محمد بوضياف	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
.....	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 1441/1440 هـ

2019/2018 م

اهداء

الحمد لله، الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات، الحمد لله الذي لا يحمد سواه، وأن أضع بينكم هذا العمل المتواضع الذي لا يسعني إلاَّ أن أتقدم بأحر وأمن إهداءاتي إلى والدي العزيزين نبع الأمن والإطمئنان اللذان سهرا على تربيتي حتى بلغت ما بلغت وعلماني أن درك المطالب ليس بالتمني، إلى زوجتي الحبيبة سكني وسكينتي التي لم تبخل عليّ بتشجيعاتها ودعواتها شكراً لكي سيّدتي.

إلى إخوتي وأخواتي فردًا فردًا وواحدًا واحدًا

إلى جميع زملائي في الدفعة وكل أصدقائي إليكم أهدي ثمرة هذا البحث بين أيديكم.

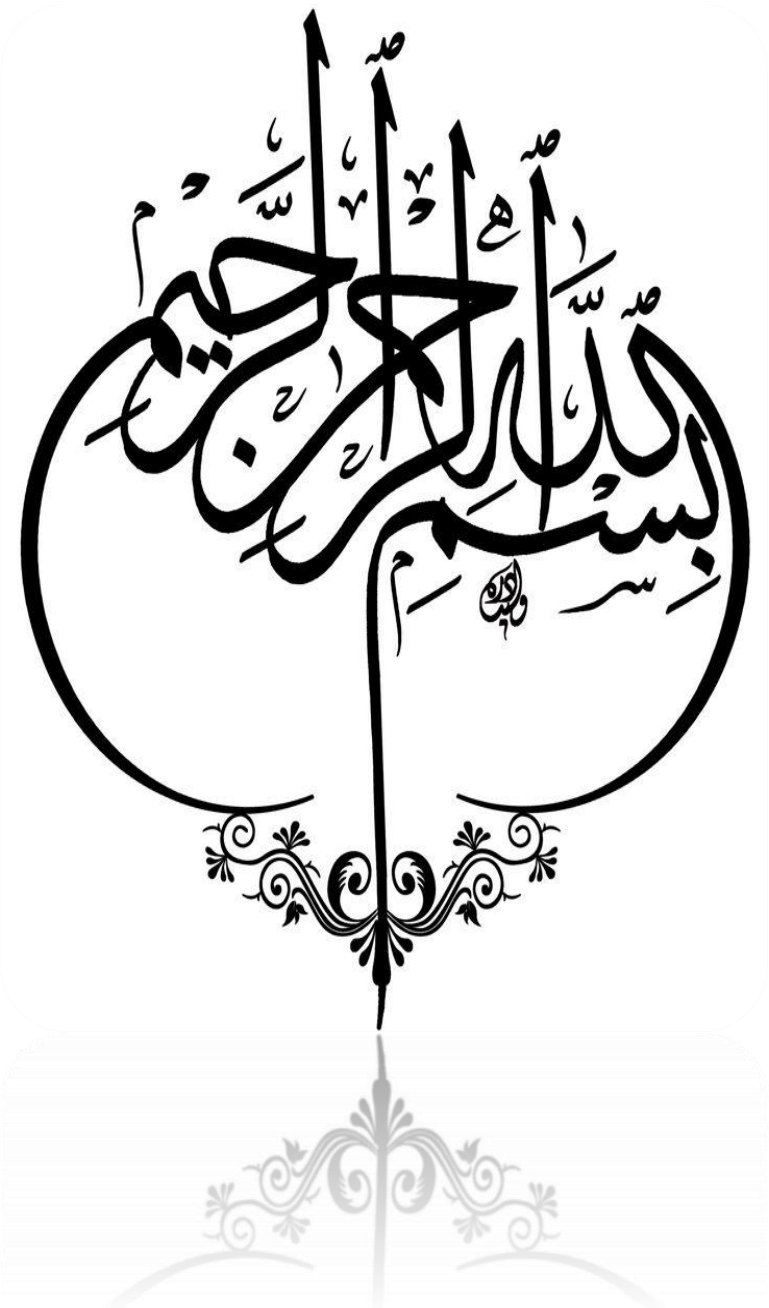
بسم الله الرحمن الرحيم

تشكرات

أود أن أستهل تشكراتي هاته بالأستاذ الدكتور محمد بوضياف والذي لم يبخل علي ولو بدقيقة من معلومات، نصائح وتوجيهات، كلّ الشكر أستاذي القدير.

وأخص بالشكر كذلك الزميل بوداود الصديق الذي كان بمثابة الداعم والمآزر لي كل الشكر صديقي العزيز.

إلى كل من آزرني وساعدني ولو بكلمة لكم مني تحياتي القلبية والأخوية.

خطة

مقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: نبذة تاريخية عن الدبلوماسية الجزائرية

المطلب الأول: مسار الدبلوماسية الجزائرية

المطلب الثاني: مبادئ الدبلوماسية الجزائرية

المبحث الثاني: علاقة الجزائر بدول الساحل الإفريقي

المطلب الأول: الأهمية الجيو استراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي

المطلب الثاني: أهمية الساحل الإفريقي بالنسبة للجزائر

الفصل الثاني: تداعيات الأزمة المالية على الدول الإقليمية

المبحث الأول: السياق الجيوسياسي لمالي

المطلب الأول: الموقع الجغرافي لمالي

المطلب الثاني: طبيعة النظام السياسي في مالي

المبحث الثاني: جذور النزاع في مالي

المطلب الأول: الأسباب الكامنة للنزاع في مالي

المطلب الثاني: الأطراف المحركة للنزاع في مالي

الفصل الثالث: مساعي الدبلوماسية الجزائرية لإحتواء أزمة مالي على ضوء التحديات الراهنة

المبحث الأول: بوادر المقاربة الجزائرية في مناطق الساحل

المطلب الأول: مسار التسوية بناء على الجهود الدولية والإقليمية

المطلب الثاني: جهود الوساطة الجزائرية ومساعي بناء السلام

المطلب الثالث: جولات المفاوضات الشاملة بين الماليين

المبحث الثاني: ردود الأفعال الدولية وتحديات مسار التسوية

المطلب الأول: المواقف الدولية والإقليمية من الدور الدبلوماسي الجزائري
المطلب الثاني: تحديات الدور الدبلوماسي الجزائري بعد التسوية
المطلب الثالث: مستقبل مالي على ضوء اتفاقية التسوية
الخاتمة
قائمة المراجع

مقدمة

مقدمة:

يعد موضوع الساحل الإفريقي من أهم المواضيع التي شكلت حيزًا كبيرًا من الجدال والنقاش نظرًا للأهمية الجيو-استراتيجية التي يعتريها هذا الموضوع، بحيث تعتبر منطقة تتقاطع فيه الحضارتين الإفريقية والعربية ضف إلى ذلك حجم الثروات الطبيعية الخاصة التي ترقد في باطن أراضيها جعلها محل أطماع العديد من القوى الأجنبية الكبرى، هذا إلى جانب التحديات الداخلية ومشكلة بناء الدولة بين كافة الأطراف (أزمة اقليم الأزواد).

كل هاته المنطلقات والإعتبارات سعت من خلاله صانع القرار الجزائري إلى ترسيخ تواجده وتأكيد دوره المحوري في منطقة كانت بمثابة حديقة خلفية له.

أهمية الموضوع:

تبرز أهمية الموضوع في العديد من النقاط أهمها:

- المخزون الطاقوي الذي تمتلكه المنطقة.
- تعتبر "مالي" بمثابة خلفية استراتيجية للجزائر من الناحية الجيو أمنية بالأساس والإقتصادية على مستوى الحدود الجنوبية، جعل من الجزائر طرفًا قويًّا في المعادلة الإقليمية.

أسباب اختيار الموضوع: (عوامل الإختيار):

أ- عوامل موضوعية:

- القيمة والتوجهات الإستراتيجية للموضوع والذي يفتح الآفاق أمام أبحاث في نفس المجال.
- العمل على الإحاطة بأبعاد الموضوع وبيئته المعقدة على البعد الوطني والإقليمي والدولي.

ب- عوامل ذاتية:

تعتبر قارة "افريقيا" حيزًا كبيرًا للصراع بين الدول والقوى الكبرى نظرًا للإمكانيات التي تحتويها، ومن خلاله يشكل "الساحل الإفريقي" فضاءً خصبًا لحدوث أي نزاعات وصراعات حقيقية نتيجة لمجموعة من الأنشطة المتعلقة بالإرهاب وبأشكال متعددة للجريمة المنظمة والتجارة الغير شرعية بكل أنواعها.

وبإعتبار الجزائر ومالي جزء مهم من المعادلة والناحية الأمنية والإستراتيجية كانت لدينا رغبة جانحة في التعاطي وفهم دراسة الواقع الحالي الذي يخص المنطقة وأبعاده على المستوى الإقليمي والدولي لعلها تساعد في إيجاد مقترح حل لبعض القضايا التي يتخبط فيها، وعلى أساسه تناولنا موضوع دور الدبلوماسية الجزائرية في الأزمة المالية من خلال إيجاد تسوية نهائية للأزمة.

أدبيات الدراسة:

- من الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع "هناء قاسمي" و "عبد الرؤوف بن الشهب"، "المقترح الجزائري لإدارة أزمة مالي في ظل التطورات الراهنة"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص: دراسات أمنيو واستراتيجية، كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة 3، السنة الجامعية 2013/2012، حيث تناولت هذه الدراسة موضوع المقترح الجزائري لإدارة الأزمة في مالي نتيجة لعوامل داخلية وخارجية، أدت إلى تدهور الأوضاع بشكل خطير ودراماتيكي دفع بفرنسا وأطراف أخرى إلى إعلان رغبتهم في التدخل عسكريا لإنهاء الأزمة، حيث شكل ذلك خطرا كبيرا على الأمن القومي الجزائري لذى عملت الجزائر على طرح مقترح يتركز أساسا على الحل السلمي لإدارة الأزمة في مالي.

- تنوعت المراجع المستخدمة في هذا الموضوع من كتب ومقالات ودوريات نشر باللغة العربية والأجنبية وتقارير ملتقيات حول الدبلوماسية الجزائرية وجيو استراتيجية الساحل الإفريقي أهمها "اسماعيل العربي، العالقات الدبلوماسية الجزائرية في عهد الأمير عبد القادر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982"، "عمار بوحوش، "التاريخ السياسي من البداية ولغاية 1962، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990"، مصطفى صباحي "الجزائر والأمن الإقليمي التسوية الدبلوماسية لأزمة مالي وانعكاساتها المستقبلية على الأمن الإقليمي، الجزائرية للدراسات المستقبلية (02 ديسمبر 2014)".
- التي تناولت النزاع في مالي بالتفصيل من خلال الإحاطة بكل خصوصياته المهمة.
- أنوار بوخرص "أبعاد الموقف الجزائري من التدخل الدولي في شمال مالي" وعبد الله مما دوباه، "آفاق الوضع الأمني والسياسي في شمال مالي" مركز الجزيرة للدراسات 29 أغسطس 2012.
- عبد النور بن عنتر "التدخل في مالي، نظرة من الداخل الفرنسي الرسمي والشعبي"، حللت وبالتفصيل دور الدبلوماسية الجزائرية وأهم الفواعل اللاعية في الأزمة المالية.
- كذلك "بومدين عربي" المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي: نحو تفعيل مبدأ الدبلوماسية الإنسانية.

الإشكالية:

من خلال هاته الأمنية والإقتصادية المؤثرة والمشكلة لعلاقة الجزائر بالأزمة المالية يمكن طرح السؤال التالي:

- كيف كانت مساهمة ومساعي الدبلوماسية الجزائرية في حلحلة الأزمة المالية من خلال المقاربة التي اعتمدتها ؟

ويندرج ضمن هذه الإشكالية العديد من التساؤلات الفرعية وهي كالتالي:

- ماهي النبذة التاريخية للنزاع في مالي؟

- ما أهمية الساحل الإفريقي بالنسبة للجزائر؟
- كيف كان الدور الجزائري في حلحلة هاته الأزمة؟

وعلى ضوء هذه الإشكالية والتساؤلات المطروحة ينطلق البحث من الفرضيات التالية:

- تزايد حدة الأحداث في مالي والتحولات السريعة بها، حتمت على الدبلوماسية الجزائرية التحرك والتعاطي معها لتأمين نفسها من تبعات هذا الصراع، وفق مقاربة استراتيجية ومحورية توفق بين مطالب الأطراف المتنازعة.
- تعنت الأطراف المتنازعة (الحكومة المالية–حركة الأزواد) ورفض كل طرف لمطالب الطرف الآخر سيزيد من تفاقم الوضع وفشل المفاوضات وبالتالي تراجع الدور الدبلوماسي الجزائري لصالح الأطراف الخارجية.
- تعتبر الجزائر "مالي" بمثابة العمق الإستراتيجي وأي تدخل أجنبي دولي، قد يكون بمثابة الدافع لبعض الأقليات للمطالبة بالإنفصال وتأسيس كيان مستقل وفق نظرية "الدومينو" تهاوي حبات الدومينو.

الإطار النظري:

المقاربة الإثنو واقعية (الواقعية الإثنية): وفقا للإثنو واقعية، فإن أفعال الدول متوقفة على الطبيعة البشرية والجغرافية بدلا من الأخلاقيات لذلك فالميزة الفوضوية هي نتيجة طبيعية لسلوكيات الدولة نظرا لغياب سلطة عليا، بل الأكثر من ذلك غياب سلطة شرعية وإحساس الجماعة الإثنية بالأمن إزاء المجموعة الإثنية الأخرى وإزاء السلطة مما دفعها نحو تعزيز أمنها بسبب الخوف من التعرض للهيمنة والقلق على حياتها بسبب التمييز الممارس عليها وإنتهاك حقوقها، من قبل جماعات أخرى (الأمر الذي فهمته السلطات المالية على أنه خطوة نحو التصعيد، لذلك عملت على ضمان بقاءها بوسائلها الخاصة مما أدى بالطوارق مثلا إلى زيادة حدة النزاع والدخول في حرب كانت من نتائجها عدم الإستقرار والوصول إلى

مرحلة "المأزق الأمني"، ووفقا "لياري جوزان" وبسبب انهيار دولة مالي نتيجة لعمل جماعات التمرد على ضمان بقائها بوسائلها الخاصة وعند وصولها لتحقيق هدفها الأمني سعت الجماعات الأخرى إلى تطوير امكانياتها العسكرية قصد تقليص قدرات الآخرين.

المقاربة البنائية: يقوم التصور البنائي على تئريح علاقة التأثير المتبادل بين البيئة (Structure) الفاعل، والعضو (Agent) بحيث يمكن اسقاط هذا التصور على الدولة كبنية والمجموعة الإثنية "الطوارق" كأعضاء أو وحدات إضافة إلى التركيز على تأثير الأفكار من خلال شعور الإنسان الذي يحدد سلوك توجهات الفاعلين والبيئة عبر التفاعل بين هويات الدول ومصالحها ومن أبرز افتراضاتها:

- متغير الهوية (Identité) حيث يعتبر (محمد علي حوات) أن خطاب الهوية سيف ذو حدين قد يكون له دلالة على القوة والإزدهار وقد يكون العكس دلالة على الضعف والهوان والرضوخ لمناطق السير خاصة إذا كانت الهوية مصدر تماسك النمط الثنائي المشكل من "البنية" الدولة والجماعة الإثنية وأنها تشكا البناء المستمر عبر التفاعل الإجتماعي مع الوحدات ذات الصلة وبالتالي الوصول إلى الإندماج الذي يؤدي إلى الشعور بالهوية وبالتالي تحويل الولاء الوطني نحو ولاء الجماعة السياسية: مثل ذلك الإسرار على قيام دولة الأزواد في الشمال "الإستقلال الذاتي" وإذا حاولت اسقاط هاته المعطيات على مالي نجد أنها تعاني من الفوضى وذلك لغياب سلطة مركزية بسبب عدم إدراكها لهويتها ومصالحها واتفاقها في أن تكون بمثابة إطار لهوية مشتركة تؤطر شخصية لجميع مواطنيها لذلك لجأوا إلى القرابة والإنتماء الامني لأنه أقل تكلفة، إلاّ أن الفاعل بين مختلف المجموعات الإثنية "الطوارق" وبقية الإثنيات أدى إلى نشوء المأزق الأمني المجتمعي ووجود فراغ هوياتي بين الطوارق والسلطة المركزية في الشمال.

الإطار المنهجي للموضوع:

للوصول إلى الحقيقة من خلال الدراسة العلمية لا بد من إطار منهجي ملائم للموضوع محل الدراسة كفيلا بالإطاحة بالحقيقة من جميع جوانبها وعليه تم الإعتماد على "منهج دراسة الحالة" لغرض التخصص والتعمق في نموذج الدراسة وتحليل المعلومات المفضية له عند الحديث عن ظاهرة التداع في مالي، و "المنهج التاريخي" الذي يعد من المناهج الملمة بالموضوع بحيث يهدف إلى جمع المعلومات من خلال الرجوع والوقوف على الحقائق التاريخية لصالح الموضوع المشار في النقاش.

هذا إلى جانب اعتمادنا على تقنية "تحليل المضمون" التي أتاحت إمكانية تحليل بعض المصادر من خلال الإتفاقيات والمشاورات والجلسات التي عقدت بين الأطراف المتنازعة في الأزمة المالية.

الإطار المفاهيمي: مفاهيم متعلقة بالدراسة

1. إدارة الأزمات (Crisis Management):

يعرفها قاموس المصطلحات السياسية هي فن التعامل مع الأزمات المختلفة أي معالجة المشاكل فور وقوعها حتى يتمكن من السيطرة عليها أو الحد من آثارها الناجمة عنها.

2. الأزمة (Crisis):

يعرفها قاموس المصطلحات السياسية هي موقف حدث فيه صراع أو تضارب في الأهداف أو المصالح مما يؤدي إلى حالة من الصدام السياسي أو العسكري "الإقتتال".

3. بناء السلام (Peace Building):

يقصد به مجموعة من الإجراءات والترتيبات التي يتعين الأمم المتحدة أن تقوم بها لدعم الجهوية الرامية إلى تثبيت التسوية وضمان عدم الإرتداء بعد انتهاء الصراعات المسلحة أو الأزمات الدولية، فهو بنية جديدة ينظر إليه كنظير للدبلوماسية الوقائية التي تسعى لتفادي انهيار الظروف السلمية.

4. الصراع (Conflit):

هو عملية من العمليات المصاحبة لإعداد القرار السياسي، وينشب إذا تعارضت أهداف الفاعلين السياسيين بصورة مباشرة وحينها يعني أحد طرفي العلاقات الصراعية خسارة مباشرة للطرف الثاني والصراع يعني الصدام يقصد الإحتواء وقد ينتهي بالإفتراق.

5. استراتيجية (Stratège):

هي مجموعة من الأهداف والغايات طويلة المدى والتي يبتغيها الفرد أو المجتمع تشمل الوسائل الرئيسية لبلوغ الغايات وتتم ضمن تكامل تنظيمي مجتمعي وقد تعني فن القيادة في الحرب الشاملة على مستوى الدولة ومن الناحية السياسية تعني تحديد أهداف القوى الضاربة وتحديد اتجاهها الرئيسي.

6. الوساطة: يعرفها الأستاذ "رضا دمدوم" يشكل أساس اجراء الحوار والتفاوض بحضور الطرف الثالث وهي عملية تطوعية للوصول إلى تسوية مقبولة من الطرفين حول قضايا متنازع عليها، لذا يذهب "وليام زرتمان" في تعريفه للوساطة أنها: نمط من المفاوضات يساعد فيه طرف ثالث، الأطراف المباشرة المتنازعة (أ) و (ب) لإيجاد الحل الذي لم يستطيعوا التوصل إليه.

7. التفاوض: التفاوض هو موقف تعبيري حركي قائم بين طرفين أو أكثر حول قضية من القضايا يتم من خلاله عرض وتبادل وتقريب ومواءمة وتكييف وجهات النظر واستخدام كافة أساليب الإقناع للحفاظ على المصالح القائمة أو للحصول على منفعة جديدة بإجبار الخصم بالقيام بعمل معين أو الإمتناع عن عمل معين في إطار علاقة الإرتباط بين أطراف العملية التفاوضية تجاه أنفسهم أو اتجاه الغير.

8. الساحل الإفريقي: هو مصطلح يشير إلى الشاطئ والحافة الجنوبية للصحراء، تعني كذلك الشريط الصحراوي الذي يفصل افريقيا الجنوبية عن منطقة شمال افريقيا ثم تطور المفهوم إلى أن أصبح يعبر عن ذلك القوس أو الهلال الذي يبدأ من المحيط الأطلسي في الغرب الإفريقي إلى البحر الأحمر شرق السودان.

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

تمهيد

تناولنا في هذا الفصل نبذة تاريخية عن تطور حركية الدبلوماسية الجزائرية منذ بدايتها الأولى أثناء فترة الاحتلال الفرنسي مرورا بفترة الثورة الجزائرية بعدها مرحلة الاستقلال حيث تعتير هاته المرحلة بمثابة أوج أيام الدبلوماسية الجزائرية لما حققته على الصعيد الدولي.

كما حاولنا الإحاطة بمتغير مهم يعتبر بمثابة الثقل والعمق الاستراتيجي للجزائر ألا وهو الساحل الافريقي والذي تعتبره بمثابة الحديقة الخلفية لها لا يمكن بأي حال من الأحوال التدخل في هذا المجال دون المرور عليها.

المبحث الأول: نبذة تاريخية عن الدبلوماسية الجزائرية

المطلب الأول: مسار الدبلوماسية الجزائرية.

لقد مرت الدبلوماسية الجزائرية بمسارات تاريخية هامة وذلك من خلال استقرائنا لتلك الظروف التي مرت بها على الصعيد الداخلي والخارجي إضافة لطبيعة التعامل مع القضية الجزائرية في المحافل الدولية وبيئة النشاط الدبلوماسي الجزائري آنذاك، وسنحاول تقسيم هذا المحور إلى ثلاث محطات تاريخية رئيسية تناولت تطور الدبلوماسية الجزائرية قبل وأثناء الثورة التحريرية وصولا إلى نشاطها الدبلوماسي بعد الاستقلال الوطني.

1. الدبلوماسية الجزائرية قبل اندلاع الثورة التحريرية:

إن الحركة الدبلوماسية الجزائرية ليست وليدة اليوم بل تعود إلى فترة الإحتلال الفرنسي، فما بين الفترتين (1919/1830) كان التواصل مع البيئة الدولية يهدف إلى فضح الجرائم الفرنسية واطلاع الرأي العام الدولي بالوضعية المأساوية التي يعيشها الشعب الجزائري جراء الإحتلال الفرنسي وهذا ما فعله دحمان توبة من خلال اتصاله بعدة شخصيات أوروبية وعثمانية.

أما الأمير عبد القادر فقد أسس دولته عن طريق اقامة العلاقات والإتصالات مع دول العالم الثالث مثل: ما تفعله أي دولة ذات سيادة، وذلك لكسب التأييد الدولي لدولته الحديثة بعد مبايعته من طرف السكان ببضعة أشهر حينها أدرك أهمية إقامة علاقات دبلوماسية مع السلطان المغربي حيث أنه أرسل برسالة إليه مع بعض الهدايا لأجل تأسيس علاقات ودية مع المملكة المغربية فقامت هذه الأخيرة بتدعيم جيش الأمير المحاصر من طرف الفرنسيين من ناحية البحر وأرسل له برسالة وأرفق معها 600 بندقية دلالة على حسن الجوار. [1]

[1] الفضيل الورتلاني، الجزائر الثائرة، عين مليلة الجزائر، ط1، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، ص 226.

وفي سنة 1919 قرر الأمير خالد طرح القضية الجزائرية في مؤتمر الصلح بعد الحرب العالمية الأولى وفي عريضة قدمها إلى الرئيس الأمريكي ولسن رئيس المؤتمر في 1919/05/23 دعاه فيها إلى تنفيذ مبدئه الذي جاء به إلى أوروبا ضمن مبادئه 14 التي عرضها على الأوروبيين.

أما الأمير خالد قد برزت جهوده في المجال السياسي ابتداءا من 1919 كلسان حركة الشبان الجزائريين تتمثل هذه الحركة في ظهور نخبة من الجزائريين تنادي بحق مواطنة والتمثيل في البرلمان مع بقاء نظام الأحوال الشخصية وتأثر بإرادة الجماهير المسلحة المحافظة على معتقداتها ومقوماتها الإسلامية.

2.الدبلوماسيين الجزائريين أثناء الثورة التحريرة:

استمر نشاط الدبلوماسيين الجزائريين أثناء المرحلة الثورية من خلال وضع استراتيجية جديدة تعمل خلاف ما كانت عليه في السابق نظراً لإختلاف الأوضاع الداخلية والخارجية فكانت المراوغة والتضليل الذي تستعمله الإدارة الفرنسية من أجل كسب الوقت الكافي لإفشال أي نشاط خارجي للدبلوماسية الجزائرية لكن بالموازاة مع ذلك ظهرت بوادر النشاط الدبلوماسي في الخارج سنة 1954 والذي اتخذ أهداف رئيسية من خلال بيان أول نوفمبر ومؤتمر الصومام ومضمون اتفاقيات ايفيان:

- في بيان أول نوفمبر: إقامة دولة جزائرية ديمقراطية إجتماعية ذات سيادة ضمن المبادئ الإسلامية [1].
- في مؤتمر الصومام 1956: عزل فرنسا سياسيا على المستوى الداخلي والخارجي.
- المستوى الإفريقي والآسيوي: إن الدعم الذي نالته القضية الجزائرية في تجمع أفرو-آسيوي في مؤتمر باندونغ 26/أفريل/1955 من خلال إدراجها في دول جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة المقرر عقدها في أكتوبر 1955، وبدر أيضا في مؤتمر أكرا (غانا) 15 أفريل 1958 الذي جمع الدول الإفريقية المستقلة.

[1] ابراهيم مياسي، مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962، الجزائر: دار هومة، 2007، ص 274.

المطلب الثاني: مبادئ الدبلوماسية الجزائرية

تقوم السياسة الخارجية الجزائرية على مجموعة من المبادئ التي نص عليها الدستور الجزائري، ابتداءا من المادة (86) إلى المادة (93) وهذه المبادئ تضمنتها مواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية وحركة عدم الإنحياز وفيما يلي هذه المبادئ:

1. مبدأ ضبط الحدود مع الدول المجاورة: ترى الدولة الجزائرية في ضبط حدودها مع الدول المجاورة ضمانة كبرى لتدعيم مبادئ حسن الجوار الإيجابي، فمن خلال المشكل الحدودي الذي وقعت فيها الجزائر مع المغرب حول ضبط الحدود بعد نيل استقلالها والتي عولجت في إطار إتفاقية "افران" 1969 وإتفاقية تلمسان 1970، دعت الجزائر جيرانها إلى ترسيم الحدود مع دول الجوار.
2. مبدأ التعاون مع الدول المجاورة: يشمل التركيز على تكريس روح التعاون وتدعيم وتنمية علاقات الجوار بين المجموعات المحلية والسلطات الإقليمية، حيث يشمل هذا التعاون في ربط أواصر التعاون عن طريق ابرام معاهدات واتفاقيات ضرورية في العديد من الميادين.
3. مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها: يعتبر هذا المبدأ عنصرا هاما في الدبلوماسية الجزائرية كضمان لعلاقات حسن الجوار الإيجابي، لأن ولطول نضال الشعب الجزائري ضد المحتل الفرنسي حول استرجاع سيادته الوطنية التي ترسخ لديها وأصبحت تدعم الشعوب على حق تقرير مصيرها ولا يجب التفريط فيه، حيث تقرر المادة (42) من الباب الأول في الفصل السابع من الدستور الجزائري جاء فيها أن الجزائر ضد كل أشكال الإستعمار وأن دعم حركات التحرر في العالم يعد أساسيا في السياسة الخارجية الوطنية.

4.مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول: إن الجزائر بإعتبارها عضوا فعالا في منظمة الوحدة الإفريقية، قد طبقت هذا المبدأ سواء على مستوى هذه المنظمة أو في علاقتها الثنائية وحتى بمناسبة مشاركتها في بعض المحافل الدولية[1].

[1] بلقاسم لحلوح، "دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة"، (مذكرة مقدمة لتيل شهادة ماجستير في القانون الدولي الجنائي، جامعة البليدة، 2004)، ص 55.

المبحث الثاني: علاقة الجزائر بدول الساحل الإفريقي

يعالج هذا المبحث طبيعة العلاقة بين الجزائر والساحل الإفريقي من خلال الأهمية الجيو–استراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي والمجال الجغرافي والسياسي للساحل الإفريقي الذي يمتد من الصحراء الكبرى وصولا إلى غرب افريقيا، تطرقنا كذلك إلى أهمية الساحل الإفريقي بالنسبة للجزائر.

المطلب الأول: الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي

تكمن أهمية منطقة الساحل الإفريقي الصحراوي في أنها تعد منطقة حاجز مانعة بين منطقتين جْيُوبُوليتيكِيّتَيْنِ متميزتين، شمال افريقيا الملاصقة للبحر المتوسط والمحيط الأطلسي وبين افريقيا السوداء وتظهر أهميتها الحيوية بالنسبة للقوى الخارجية المتنافسة، وتمثل منطقة الساحل الإفريقي في الأدبيات الجيبوليتيكية منطقة الهلا الخارجي التي تحيط بالمنطقة الأوراسية بإعتبارها منطقة القلب حسب "ماكندر" و"جرجنسكي" وبالتالي تقع منطقة الساحل في الدائرة الخارجية المحيطة بالمجال الحيوي ذو البعد العالمي أوراسيا ويمكن تصنيفها بالمجال الحيوي الثانوي الذي خضع لمنطقة مجالات الثانوية التي تعتمد على القوى الكبرى لابتلاع مزيد من المجالات الحيوية في افريقيا[1].

المطلب الثاني: أهمية الساحل الإفريقي بالنسبة للجزائر

يعد موقع الجزائر ذا أهمية استراتيجية فهو جسر اتصال ومحور التقاء بين أوروبا وإفريقيا وبين المغرب العربي والشرق الأوسط وممرًا حيويًا للعديد من طرق الإتصال العالمية، برًّا وبحرًا وجوًّا فمن الناحية الجغرافية والإقليمية، يتميز بأبعاده الفعالة والمؤثرة على الصعيد العالمي، فالبعد الأول هو يعد الهوية والإنتماء بمحوريه المغاربي حيث تمثل الجزائر قلب المغرب العربي الكبير ومركزه الإقتصادي والبشري والمحور العربي الإسلامي من خلال انتمائه للحضارة العربية الإسلامية التي صاغت شخصيتها التاريخية والحضارية التي جعلتها

---

[1] المعهد العسكري للوثائق والتقويم والإستقبال، أشغال الملتقى الوطني حول منطقة الساحل والصحراء، النادي الوطني للجيش، الإثنين 15 أكتوبر 2012، الجزائر، ص 38.

رافدًا للتواصل والإثراء مع العالم العربي والإسلامي، أما الأهمية الثانية فتمثل التفاعلات الإقتصادية والعلاقات الحضارية البشرية ويتميز ذلك بخاصيتين هما:

1. **الخاصية المتوسطية:** حيث كانت الجزائر على مر التاريخ جزءا من الحضارة العالمية الفاعلة في المنطقة ولا زالت حاليا تستفيد من وفرة المزايا الإقتصادية والإستراتيجية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط بإعتباره أحد أهم المحاور المهمة والرئيسية للتبادل الدولي والمناطق الحساسة في السياسة العالمية[1] "محور جيوبوليتيكي"، فهو منطقة عبور لأنبوب الغاز الطبيعي الذي يقطع البحر الأبيض المتوسط عبر "تونس-إيطاليا" وعبر المغرب وإسبانيا.
2. **خاصية المحور الإفريقي:** تعرف الجزائر بتوغلها داخل عمق إفريقيا على ربط شمالها بمنطقة الساحل الإفريقي وعلى دعم وسائل الإتصال والربط مع دول الجوار الإفريقي وإزدادت فعالية هذا المحور بعد إنجاز طريق الوحدة الإفريقية الذي نشط العلاقات التجارية والإجتماعية وتشكل هذه المحصلة الدور الريادي للجزائر على مستوى العالم النامي في الميدان السياسي والإقتصادي وأهم المعالم في تكوين الشخصية القومية الجزائرية ومن ثم تحديد وزنها الإقليمي والدولي.

[1] دخال مسعود، " العلاقات الإفريقية وبروز المنافسة الأمريكية بعد الحرب الباردة"، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2005/2004)، ص 26.

خلاصة الفصل الأول

تناولت في هذا الفصل متغير من متغيرات الدراسة " الدبلوماسية الجزائرية "،

" الساحل الإفريقي "، الأول كرونولوجيا تطور للدبلوماسية الجزائرية في إطارها العام انطلاقا من ضبط المحطات التاريخية بثلاثة مراحل قبل وأثناء الثورة التحريرية وبعد الاستقلال وأهم المتغيرات التي أثرت فيها على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، واستنادا في ذلك بمبادئها وأهم محدداتها على المستويات الثلاثة وأهم متغيرات التلوث البيئي للسياسة الخارجية الجزائرية في نطاق التخصص إضافة إلى تناول جيوبوليتيكا الساحل الإفريقي بما فيها الأهمية الجيواستراتيجية للساحل الصحراوي " الموقع الجغرافي" وما يمثله الساحل الإفريقي من أهمية بالنسبة للجزائر وأهم المتغيرات البيئية في الساحل الإفريقي" الأمنية والسياسية الاقتصادية والقومية.

الفصل الثاني

تداعيات الأزمة المالية على الدول الإقليمية

تمهيد

يعرف شريط الساحل الإفريقي مجموعة من النزاعات يرجع تاريخها إلى الأيام الأولى من المد الإستعماري وعليه يحاول هذا الفصل الإحاطة بدراسة جغرافية واجتماعية سسياسية لجمهورية مالي وعرض أهم مراحل تطور النزاع فيها "تيبولوجيا النزاع" وأهم الأطراف المتورطة فيه وأسبابه الكامنة وأهم تداعياته على الصعيد الدولي والإقليمي.

المبحث الأول: المجال الجيوسياسي لمالي

المطلب الأول: الموقع الجغرافي لمالي

تعتبر دولة مالي من دوال الساحل الإفريقي الغنية بثرائها الثقافي والتنوع الإجتماعي والسكاني العرقي والإثني، كانت مدينة للدراسات الإسلامية من خلال تعدد الحكام المسلمين عليها خلال القرن 16، 17، 18 حيث تقع جمهورية مالي شمال غرب افريقيا يحدها من الشمال الشرقي الجزائر ومن الغرب موريتانيا ومن الجنوب بوركينافاسو، وساحل العاج وغينيا ومن الغرب السينغال وموريتانيا تتميز بسهول مغطاة وبرمال السافانا في الجنوب.

المطلب الثاني: طبيعة النظام السياسي في مالي

تعد مالي دولة فرانكفونية ونظام الحكم فيها ديمقراطي جمهوري بغرفة وبرلمان واحد والسلطة التنفيذية بين الرئيس وحكومته والسلطة التشريعية ممثلة في البرلمان الوطني أما السلطة القضائية فتشرف عليها المحكمة العليا للبلاد[1] .

والنظام القانوني في مالي مستمد من النظام القانوني المدني الفرنسي بحكم "المرجعية التاريخية كمستعمرة فرنسية استقلت سنة 1960"، والقانون العرفي وتجري مراجعة القوانين قضائيا في المحكمة الدستورية والتي تأسست رسميا في 09 مارس 1999 هذا ولم تقبل جمهورية مالي السلطة الإلزامية لمحكمة العدل الدولية.

تنظيم السلطات في مالي:

أ. السلطة التنفيذية.

ب. السلطة التشريعية.

ت. السلطة القضائية.

[1] محمد حسين، "جمهورية مالي"، آفاق افريقية العدد 26 السعودية (2007)، ص 108-9 مد.

المبحث الثاني: جذور النزاع في مالي

المطلب الأول: الأسباب الكامنة للنزاع في مالي

نظرا لتعقيدات الأزمة المالية وطبيعة نشأتها خاصة ما آلت إليه بعد الإستقلال وتعددت الأسباب والمواقف والخلافات أدى ذلك إلى تطور الأحداث وتصعيد استمرار عمليات العنف والتمرد ان لم نقل الحرب هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن أسباب النزاع في مالي في حد ذاتها عرفت تحولا بعد ظهور أطراف جديدة بمطالب جديدة لم تكن لها بتة في التاريخ منها محلية وأخرى إقليمية ودولية يمكن إجمالها فيما يلي:

- أسباب غير مباشرة: وتعود إلى جملة من العناصر تراكمت عبر التاريخ والأحداث تعود في جزء كبير منها إلى تراكمات حضارية ومخططات استعمارية عبث بها البلد وغيرها من البلدان في المنطقة كما تأثرت بالتطورات الداخلية لمالي وكذا بالتفاعلات الإقليمية والدولية.

فمن ناحية العامل التاريخي يرجع السبب الرئيسي لهذا التمرد إلى تسليم الضباط الفرنسيين الذين كانوا يحكمون أقاليم شمال مالي[1].

أهداف مشروع تقسيم العشوائي للحدود من طرف المحتل الفرنسي والذي لم يراع فيه خارطة توزيع الأقليات والإثنيات وهو ما نتج عنه دول مصطنعة تحمل في أحشائها جذور الإنقسامات والأطماع الخارجية وهو ما انعكس على تلك المجتمعات في مقدمتها سكان الطوارق كنوع من زرع بذور الفتنة في مالي ومالي بالأخص.

أما الأسباب المباشرة ذات البعد الداخلي والخارجي أهمها:

1. إصرار وتعامل الحكومة المالية مثل الطوارق من خلال تبني استراتيجية الاحتواء (Containment) بحيث عزلتهم ولم تسمح لهم بالتمثيل السياسي في نظام الحكم.
2. لجوء النظام السياسي المالي لسياسة (القمع، والتجويع، تسميم الآبار، قتل النساء).

---

[1] حسين قادري، "أبعاد التدخل الدولي في دولة مالي"، تم تصفح الموقع يوم: 2019/02/07، kadrgocine189@yahoo.com

3. غياب برامج التنمية في مناطق الشمال.
4. مطالب الطوارق خلق بنية أساسية تضمن لهم الحد الأدنى من العيش الكريم قوبلت هذه المطالب من طرف الحكومة المالية بعدم الإهتمام واللامبالاة.
5. التفاوت الإقتصادي والإجتماعي بين اقليمي مالي الرئيسيين (شمال وجنوب) وشعور سكان الشمال وفي مقدمتهم الطوارق الذين يتمركزون بمحاباة اقليم الجنوب ببرامج التنمية على حساب اقليمهم.
6. التنوع الإثني وهدمته اثنية واحدة على مقاليد الحكم منذ الإستقلال عزز الشعور بعدم الإنتماء لدى الطوارق والأقليات الإثنية الأخرى في الشمال التي أصبحت تنظر إلى الدولة كممثلة لمجموعة إثنية أو قبلية تهيمن على باقي الإثنيات والقبائل فالدولة بالنسبة لهم إثنية "البومبارا" المسيطرة على مؤسسات الحكم منذ استقلال البلاد.
7. إصرار الطرف الفرنسي على عملية التدخل العسكري في مالي ليست محاولة منه لحل الأزمة لكن لإعادة ما سلب منه تاريخيا ولعدة عوامل جيوسياسية واستراتيجية اقتصادية.
8. دور المخابرات الأجنبية "الفرنسية" و "الأمريكية" في المنطقة وما سببته "انقلاب 2012" في مالي عن طريق زعماء ماليست عسكريين مدربين في الخارج "أمريكا".
9. تتميز هذه المنطقة بالصراعات الإثنية والعرقية وضعف عملية الإندماج والتكامل الوطني فضلا عن المؤثرات البيئية الخاصة بها. [1]

وبهذا فإن سبب النزاع في مالي مرده مخلفات الإستعمار الفرنسي من الجانب التاريخي وأما حاليا من طرفين هما الحكومة المالية والمعارضة بمختلف فروعها وحلفائها، حيث جاء هذا النزاع كنتيجة لتجاهل الحكومة لعدد من مطالب شماليين وحسم النزاع من غلوله الأولى، حيث تصاعد هذا الأخير وأصبحت مالي في حاجة إلى حل سريع ومدروس لتتمكن من استرجاع الوحدة الوطنية وتحقيق التوافق الداخلي الذي يكرس مبدأ التشاركية، الحرية والديمقراطية لكافة الشعب الواحد.

[1] أزمة مالي والتدخل الخارجي، مرجع سابق.

المطلب الثاني: الأطراف المحركة للنزاع في مالي

يعد النزاع في مالي من أعقد النزاعات المشتعلة في المنطقة الإفريقية لتعدد أطرافه وتنوع أسبابه والوقوف على فهم النزاع بصفة دقيقة يجب أن ندرجه وننظر له من زاوية أكثر تحليلا بمعنى أنه سيتم تحديد الأطراف المتنازعة في مالي وفقا لثلاث مستويات (الأطراف الرئيسية، الأطراف الثانوية، الأطراف لأطراف ثالثة)، يمكننا من خلال فهم الأدوار الرئيسية والثانوية وفهم المجال الحقيقي الذي يدور فيه النزاع.

1. الأطراف الرئيسية في النزاع:

أ. دولة مالي "الحكومة المركزية": ذلك بما تتعرض له من تحديات في المكان الجغرافي والزمان التي تتواجد فيه ووضعها السياسي والبيئة العملية للواقع السياسي والوضع الإقتصادي وقدرتها الكتواضعة في جميع الميادين والمجتمع المدني.

ب. الحركة الوطنية لتحرير أزواد: وتمثل المعارضة[1] التي تعود جذورها إلى ستينات القرن العشرين تحت اسم "الحركة الشعبية الأزوادية" لسنة 1963 حيث كانت فترة ثلاث عقود كافية للعود بحلة جديدة تمثلت في اسم "الحركة الشعبية لتحرير أزواد" بقيادة إياد غالب لتعلن عن نشاطها العسكري عام، هي حركة تتألف من قومية الطوارق مطلبهم الأساسي "فصل منطقة الشمال عن الجنوب" وتأسيس دولة أزوادية قومية تحت اسم "جمهورية أزواد".

ج. جماعة أنصار الدين "حركة أنصار الدين": هي حركة طارقية ترفض العنف لذلك أعلنت التحالف مع حركة أزواد في ماي 2012 لمواجهة نفوذ الجماعات الماطرفة في المنطقة إلا أن فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية اعتبرتهما منظمة ارهابية بينما الجزائر تعتبرها غير ذلك هدفها تطبيق الشريعة الإسلامية في كل المناطق التي تسيطر عليها كمبدأ لها: بينما ترى الحكومة المالية في ذلك تعارض والطابع العلماني للدولة.

---

(1) حسين قادري، "أبعاد التدخل الدولي في دولة مالي"، تم تصفح موقع يوم: 2019/02/12.
kadrgocine189@yahoo.com

د. حركة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا (2011): وهي تنظيم منشق عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي لنشر الفكر الجهادي في غرب افريقيا بدلاً من أن تكتفي بمنطقة المغرب أو منطقة الساحل فقط وقد أعلنت في أول بيان عسكري لها في أكتوبر 2011 في أكبر قطاع من غرب افريقيا.

2. الأطراف والفواعل الثانوية: هم ليسوا من الأطراف الفاعلين في النزاع لكن لديهم مصالح وتأثير كبير وعالي في النزاع.

أ. المجندون الماليون والنيجيريون: وهم من أصول طارقية ممن كانوا يخدمون تحت أمره الزعيم الليبي "معمر القذافي" في وحدة خاصة تسمى الوحدة (32) يقودها نجله "خميس قذافي" وكانت آخر مجموعة من هؤلاء المجندين الماليين قد عادت في 16 أكتوبر 2011 ودمجت في جيش.

ب. تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي: الدور الحقيقي الذي يلعبه هذا التنظيم يتمثل في توفير الدعم اللوجيستي لبعض القيادات النشطة في الصراع والذي زاد قوته خاصة بعد سقوط نظام القذافي واستفادته من السلاح والأموال[1]، إضافة إلى هذه الجماعات وجود جماعات اسلامية مسلحة أخرى من قبائل كثيرة أهمها "العرب، الفلاكي، الصنفاي" حركة 23 ماي الديمقراطية التنظيمات الجهادية الحركة الإسلامية للأزواد.

3. الأطراف لأطراف ثالثة: هي التي لديها مصالح وتأثير في أحداث معينة مهما مهما كان نوع وحجم انتشارها من بين أطراف اقليميون وعالميون والتي لها دور كبير في استمرار وحل النزاع وبالتالي أخذها بعين الاعتبار عند القايم بتحليل أي نزاع كان وهم:

أ. الأطراف العالميون: تعتبر هذه المنطقة ومنذ عدة مسرح للأحداث الدولية والإقليمية وأبروها العمل المخابراتي الأجنبي عامة والمخابرات الأمريكية والفرنسية وخصوصا مع تزايد نمو تنظيم القاعدة في المنطقة أما من الجانب الأمريكي تعتبر الفوضى الخلاقة

[1] سي المختار محمد الصالح ديالو "الأبعاد التاريخية والفكرية للأزمة في شمال مالي"، القرارت الإفريقية العدد 13، السعودية، ص 28.

السياسية التي ةعدت بها دول العالم الإسلامي لنشر الصراعات والقلق والفوضى التي تدمر مقومات الدولة وتجعل كيان الدولة في أضعف حالاتها منها تطلب الحماية والمساعدة من هذه الدول التسلطية.[1]

[1] سي المختار محمد الصالح ديالو، مرجع سابق، ص 29.

خلاصة الفصل الثاني:

يطرح هذا الفصل المتغير الثالث الذي تتركز عليه الدراسة " النزاع في مالي" حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث من خلاله تم الوقوف على الجذور التاريخية للنزاع في مالي ومن أهم أطرافه وأسبابه و ظروف نشأته وحتى نقف على الفهم الكامل لخلفية النزاع تطرقنا إلى دراسة المجال الجيوسياسي والاجتماعي لدولة مالي " الموقع الجغرافي، طبيعة النظام السياسي، التركيبة الأنثروبولوجية للمجتمع" وطبيعي أن لكل نزاع تأثيرات وتداعيات داخلية وخارجية ومواقف دولية وإقليمية وانعكاسات على دول الجوار من خلاله غطينا هذا في المبحث الثالث " تداعيات الأزمة على دول الجوار".

الفصل الثالث

مساعي الدبلوماسية الجزائرية لاحتواء أزمة مالي على ضوء التحديات الراهنة

تمهيد:

يتناول هذا الفصل المساعي والجهود الدولية والإقليمية لإدارة مسار تسوية النزاع في شمال مالي ونميز في ذلك بالأخص مساعي الدبلوماسية الجزائرية المبذولة في هذا الإطار.

حيث تقوم المقاربة الجزائرية لتسوية النزاع في شمال مالي، والمراهنة على إستراتيجية تهدف لإيجاد حل وفق خطة عمل الحل السلمي السياسي الداخلي دون أي تدخل أجنبي الذي تقترحه مجموعة الإيكواس بإيعاز من أطراف دولية معينة وعلى رأسها "فرنسا" إضافة إلى ذلك التطرق إلى أهم مراحل وحيثيات المفاوضات الشاملة بين الفرقاء الماليين والمنتائج المنجزة عنها، كما نطرح وبإيجاز مواقف بعض الفاعلين الدوليين والإقليميين من الإتفاق الأخير وأهم التحديات التي تواجه رعاية هذا الإتفاق، كذلك محاولة تقديم قراءة لمختلف السيناريوهات المستقبلية المتوقعة لهذا الملف المعقد، حيث استندنا لهذا الفصل على العديد من المقاربات والتي من خلالها نحلل الدور الدبلوماسي الجزائري في إدارة تسوية النزاع في شمال مالي وهي مقاربة تنطوي تحت ما يسمى مقاربة تحليل النزاعات الدولية.

إنّ إدارة النزاع يمكن أن تتضمن فن تصميم المؤسسات لتوجيه النزاع نحو قنوات ملائمة وبعبارة أخرى تركز على نشاطات الطرف الثالث من خلال الدرب الأول للدبلوماسية ولذلك فإن الفاعلين المحوريين في عملية التسوية هم "فئة القادة السياسيين والموظفين والعسكريين"، وأغلب الإستراتيجيات التي تم تبنيها في هذه المقاربة تضمن الإجراءات الرسمية "كالمساعي الحميدة، الوساطة، التحكيم، بعثات تقصي الحقائق"

وهذه الإجراءات ترمز إلى تورط قصير للطرف الثالث ينتج عنه "تسوية أو فشل" حسب قدرة الإقناع والتأثير ومدى تقبل الأطراف المتنازعة لأرضية التسوية من خلال أطراف الوساطة.[1]

[1] سوسن درغال "محاضرات قدمت من قياس تحليل النزاعات الدولية لطلبة سنة ثانية ماستر" (جامعة بانتة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، سنة 2015/2014).

المبحث الأول: بوادر المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل

دخلت الخطة الأمنية لدول الساحل الإفريقي حيز التنفيذ شهر سبتمبر (2009) بإيعاز من الإتحاد الإفريقي، حيث فوض مجلس السلم والأمن الإفريقي كل من (الجزائر، ليبيا، مالي، النيجر، موريتانيا) لتشكيل جيش نظامي موحد يتولى مهمة محاربة الإرهاب في منطقة الساحل وتندرج هذه الخطة كما تخطط الجزائر تحديدا بوصفها صاحبة الدور الأكبر في إطارة قيادة الجهوية الإقليمية لدول الساحل لخوض معركة جماعية ضد تنظيم القاعدة حيث تتركز هذه الخطة بشكل أساسي على بناء قوة عسكرية نظامية قوامها 25 ألف جندي مشكلة من الجيوش النظامية للدول الخمس بالتعاون مع المليشا القبلية المنتشرة في الصحراء من قبائل الطوارق والعرب والزنوج وغيرها للسهر على تنفيذ الخطة ودعم جهود السيطرة الحكومية على الحدود الدولية في المنطقة وجاءت هذه الخطوة نتيجة للإجتماع العسكري الذي عقده ممثلو هيئات الأركان للجيوش النظامية للدول الخمس بالعاصمة الليبية طرابلس، فمن الصعوبات التي واجهت هذه المقاربة أن كل من مالي والنيجر وموريتانيا مجتمعة لا تنفق أكثر من 350 مليون دولار في تلك العمليات المبرمجة[1] وما شكل "عجز في التسلح" الذي يعد أحد أهم أسباب تأخر عملية التقسيط والتدخل في منطقة الساحل إضافة إلى الظروف المناخية الصعبة في الصحراء الإفريقية الكبرى[2] في هذا الإطار يمكن إبراز بعض من معالم المقاربة الجزائرية في المنطقة منها:

1. اتفقت (الجزائر، ليبيا، موريتانيا، مالي، النيجر) على السماح لهيئات الأركان للجيوش الخمسة التابعة لها بالمطاردة المستمرة للجماعات الإسلامية والسماح لها بعبور الحدود في منطقة الساحل والصحراء بعد إبلاغ الدولة التي تجري المطاردة داخل إقليمها بشرط توفر قوات نظامية جاهزة للملاقاة في الدولة التي تجري على أرضها المطاردة.

---

[1] أحمد ناصر "ثلاث دول من الساحل تبلغ الجزائر حاجتها للسلاح: اجتماع عال في تمنراست استعداداً لهجوم كاسح على "قاعدة الصحراء"، يومية الخبر: العدد 5227، الجزائر (13 أغسطس 2009): ص 2.

[2] نفس المرجع.

2. الإتفاق على التعاون العسكري بين هذه القوى النظامية الموحدة ومقاتلي قبايل من الطوارق والقبائل العربية والزنوج وغيرها، وضمان حياد الطوارق.

3. تنفيذ مشاريع استثمارية شمال مالي والنيجر وتكثيف الرقابة على منابع المياه المهجورة مع التعهد بحفر آبار أخرى للسكان المحليين بهدف حصر تحركات الإرهابيين.

في الساحل توجد تحديات كبيرة لا تمس الجانب الإقتصادي لوحده بل تمس الجانبين الإجتماعي والثقافي وبتشخيص دقيق للوضع نجد اقتصادًا هشًّا ومالي مصنفة حيث من الدول الأقل نموا ولهذا يطرح الأستاذ "ساحل مخلوف" آلية للتصوير الجيد للتحديات الأمنية المعقدة بمنطقة الساحل من خلال تبني العمل التنموي في إشارته إلى المقاربة الجزائرية الداعية إلى تفعيل مبادرة آلية الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "النيباد" لدفع عجلة التنمية بالقارة السمراء[1]، هنا بإمكان الجزائر أن تقدم لأطراف النزاع إجراءات لإنجاح مسار التسوية النهائي من خلال المساهمة في تمويل مشاريع تنموية محلية في الشمال كما يمكننا الإستناد في ذلك على التعبئة السياسية للمجتمع دولي "مجلس الأمن" وفق منظومة قيمة شاملة.

المطلب الأول: مسار التسوية بناء على الجهود الدولية والإقليمية

شكلت الأزمة في مالي نموذجا بتفاعل جهود المجموعة الإقليمية والدولية انطلاقا من تفاعل سياستها الخارجية من أجل التعاون لمواجهة التحديات الأمنية المشتركة الراهنة لتفادي إنعكاساتها على الجوار الإقليمي، حيث كانت المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا "الإكواس" أنموذجا للدبلوماسية الإقليمية ذلك بما فرضته من نشاط دبلوماسي ساهم في تحريك الأزمة الشمال داخل مجلس الأمن لدعم فرنسا في تدخلها العسكري بحجة تطويق جماعات إرهابية ومنعها من الوصول إلى العاصمة "باماكو" وممارسة التطهير العرقي والاثني، والمهم هنا هو الإدارة الجهوية فرضت منطق لمشروع التسوية السياسية، لفترة ما بعد الانقلاب العسكري من خلال ما عرف باتفاقية "واغادوغو" بين السلطة الانتقالية والحركات المسلحة في الشمال

[1] خالد بكشيط "المقاربة الجزائرية الحل الأنجع لأزمة مالي"، تم تصفح يوم: 2019/03/01 https://www.djazairess.com.

والحث على المسار التفاوض طبقا لمجموعة من الأسس والمبادئ التي تحدد مستقبل الإقليم، كما أوصت مذكرة بضرورة مساهمة المجموعة الإقليمية والدولية على غرار الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في دعم هذه الجهود ولدفع مسار التفاوض بين الفرقاء في الشمال وهذا ما تحاول الجزائر القيام به في ظل التعقيدات والتحديات التي تطرحها طبيعة النزاع المعقّد في شمال مالي لإنجاز ما تمّ التوقيع عليه في 04 جويلية 2004. [1]

المطلب الثاني: جهود الوساطة الجزائرية ومساعي بناء السلام

تمثل إفريقيا العمق الاستراتيجي للجزائر وهي تشهد عدة نزاعات داخلية لذلك يمكن للجزائر أن تلعب دورا في تسوية وحلّ هذه النزاعات وأن تكون عامل تهدئة وتوحيد وتفاهم بين جميع الأطراف انطلاقا من هذه الرؤية وحفاظا على أمنها الوطني لعبت الجزائر دائما دور الوسيط في تسوية النزاع الداخلي في مالي منذ السنوات الأولى لتجليات هذا النزاع.

من خلا هذا الطرح يتقدم دور الدبلوماسية الجزائرية ومساعيها لتسوية النزاع في مالي عن طريق الوساطة رفقة المجموعة الافريقية وبالتنسيق مع الأطراف والهيئات الدولية، فالدور الدبلوماسي الجزائري اتجاه قضية مالي ليس وليد التصعيد الحالي وإنما كان منذ البوادر الأولى للنزاع بين الأزواد (الحركة الوطنية لتحرير الأزواد) والحكومة المالية حيث كانت أول مبادرة قامت بها الجزائر لاحتواء هذا النزاع هو تعزيز آليات الوساطة "مقاربة الحل بالتسوية" منذ بداية النزاع في مالي أهمها:

قمة تمنراست[2]، "بانت" 08 و09 ديسمبر 1990 ضمت كل من قادة الجزائر وليبيا ومالي والنيجر إحتوت مجموعة من التوصيات أهمها الحد من تهميش وإبادة سكان الطوارق لتحسين أوضاعه وتلتها قصة إجتماع 1990 في غاو بإلتقاء وزارات داخلية هذه الدول ومع تطور الأوضاع دعت الجزائر إلى وساطة والتي تمثلت منذالبداية في المفاوضات التي إنتهت بلقاء 12 سبتمبر 1990 بصعوبة لوجود مطالب وشروط تعجيزية بين الطرفين

---

[1] نفس المرجع السابق ذكره.

[2] نفس المرجع السابق ذكره.

"الإشتراك في الميزانية، إخلاء المنطقة الشمالية" كما تكرر ذلك في لقاء "القولية" سنة 1991 بمطالب تعجيزية ثم في تمنراست بحضور ممثل عن حركة "إيا دأغ غالي" وقائد أركان الجيش المالي "ويسهان كوليي" بحضور وزير الخارجية الجزائرية "دمري محمد الصالح" على الإتفاق على عدة نقاط أهمها "منح مناطق شمال الحرية في تسيير شؤونها الداخلية الجهوية أو المحلية وتضمنت هذه الإتفاقية 13 مادة، إلا أن الإنشقاق الذي حدث في الحركة وحدوث الإنقلاب العسكري، أدّى بالجزائر إلى الدخول في وساطة جديدة والتي توّجت بالتوقيع على الميثاق الوطني المالي في بماكو في 11 أفريل 1992. [1]

وأعقبه لقاء 1994 من طرف الوساطة الجزائرية كتدعيم اللقاء وميثاق 1991 التفاهم وفقا لإتفاق تمنراست على مجموعة من النقاط الرسمية (عودة اللاجئين، تفكيك القواعد العسكرية، حماية الأشخاص والممتلكات، تأمين المنطقة) هدفه تجاوز الصعاب وبناء الدولة واستمر هذا الأخير 26 مارس 1996 لغاية 1998 وبالرغم من الجهود المبذولة ظل الوضع متأزما حيث عاد التوتر لإخلال كلاهما بنود الإتفاقية بإشتعال المواجهات لتدخل الجزائر بطلب من الحكومة المالية بإحياء الوساطة بين الطرفين توجت بالجلوس إلى طاولة المفاوضات من جديد بممثلين "باهانغا" عن الحركة و"كافو كوشي" جنرال في الجيش ووزير الخارجية الجزائرية "محمد بجاوي" والوزير المنتدب للشؤون الإفريقية "عبد القادر مساهل" ويعني الجزائر في باماكو "عبد الكريم غريب" وتوج بتوقيع اتفاق في: 2006/07/04 كصمام أمان للوضع في مالي.

وبعد هذه الجهود تجدد النزاع في مالي مكا أدى إلى توقيع بروتوكول 20 فيفري 2007، بعدها تجددت المواجهات وعلقت الجزائر وساطتها لعدم إحترام الإتفاقية من قبل الطرفين 2008 فعاد وأحياها السيد عبد العزيز بوتفليقة في ماي 2008 بطلب من طوارق مالي تمخض عنها عدة اجتماعات "جوان 2009، جانفي 2010" وفي كل مرّة يلتزم فيها الطرفان بنود القضية وعدم خرقها.

[1] عمر الأنصاري، "الطوارق يوم للسلام وآخر للحرب" العربية الدولية، العدد 1307، 16 فيفري 2007، ص 27.

وكما سبقها تجدد النزاع في 17 جانفي 2012 حيث عرفت النشاطات الدبلوماسية في هذه الفترة حركية كبيرة بسبب التحولات الإقليمية التي تعرفها المنطقة مما خولها لتقديم مقاربة أمنية شاملة للمنطقة ككل بما فيها النزاع في شمال مالي، حيث رجعت لرعاية المفاوضات بطلب من أطراف النزاع بوقف إطلاق النار والجلوس إلى طاولة المفاوضات لإيجاد تسوية سلمية لأزمة وتزامن هذا اللقاء مع مناشدة "توماني توري" في 02 فيفري 2012 مواطني بلده بعدم المساس بإخوتهم وجيرانهم من العرب والطوارق في المدن والأرياف، في هذا الصدد بعث الرئيس الجزائري لجنة عسكرية وأمنية لمعاينة الوضع الأمني والإنساني في مالي، وفي إطار المساندة أوضح وزير الخارجية "مراد مدلسي" نظيره الفرنسي "ألان جورجي" بروما اجتماع 5+5 أن باريس تزكي مسار الجزائر لفض النزاع في شمال مالي[1].

المطلب الثالث: جولات المفاوضات الشاملة بين الماليين

تمثلث جولات التفاوض بين الإخوة الفرقاء في مالي بخمسة محطات هي كالآتي:

الجولة الأولى: من 17 جويلية 2014 إلى 31 جويلية 2014 ضمت هاته الجولات ثلاث حركات إزدواجية باشرت المفاوضات مع الحكومة المالية بحضور وزير الخارجية الجزائري "رمضان لعمامرة" تضمنت التوقيع على وثيقتين تحويان خارطة الطريق للمفاوضات في إطار مسار الجزائر وإعلان وقف اطلاق النار 23 ماي 2014.

الجولة الثانية: انطلقت من الفاتح من شهر سبتمبر 2014 تضمنت الحركة العربية الأزوادية التي تطالب بالحكم الذاتي والحكومة المالي ترفض ذلك لأنها تركز على نزع سلاح الأزواديين دون إبلاء أهمية كبيرة لمطالبهم بحسب ممثليها وفي هذا الإطار لجأت قيادة الأزواديين إلى الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي والوسيط الجزائري لتطلب بإتخاذ قرار حاسم لحماية مسار المفاوضات[2].

---

[1] علي يونس، "اتفاق الجزائر صمام الوضع في مالي"، المساء العدد 3489، الجزائر، (18 أوت 2008)، ص 4.

[2] تقرير نشر عن قناة النهار TV الجزائرية، نفس المرجع.

الجولة الثالثة: انطلقت المفاوضات في 13 أكتوبر 2014 تم الإتفاق على وثيقة تتضمن عناصرها إتفاق سلام قدمها فريق الوساطة كقاعدة مقيتة ضمنت عدة مسائل سياسيو ومؤسساتية متعلقة بالدفاع والأمن التنمية والإقتصاد الثقافة المصالح العدالة والشؤون الإنسانية والأجتماعية.

الجولة الرابعة: انطلقت في 17 نوفمبر إلى غاية 27 نوفمبر 2014، الحكومة المالية ترفض مرة أخرى مقترح الحكم الذاتي واقتراح تشكيل حكومة محلية في الشمال تتكون من مجالس ولائية وبلدية مع المشاركة في الأمن وفي هذا الخضم من اللقاءات تم استئناف الجولة الخامسة في سنة 2015.

الجولة الخامسة: شارك فيها الوزير الأول "موديبو كايتا" وقادة ستة حركات أزوادية "الحركة العربية الأزوادية"، "التنسيقية من أجل شعب أزواد"، "تنسيقات الحركات"، "الجبهة القومية للمقاومة"، "الحركة الوطنية لتحرير الأزواد"، "المجلس الأعلى لتوحيد الأزواد" و"الحركة العربية المنشقة للأزواد" بمشاركة وزير الخارجية الجزائري "رمضان لعمامرة" وفريق الوساطة الدولية، ممثلي الإتحاد الإفريقي، ممثلي بعثة الأمم المتحدة "مينوسما" منظمة التعاون الإسلامي والإكواس. [1]

تهدف إلى إعطاء دفع جديد للحوار والتسوية النظامية للأزمة في مالي من خلال التمسك بأحكام وقف إطلاق النار في 23 ماي 2011 حيث أجمع كل الأطراف على مباشرة المفاوضات للتوصل إلى إتفاق نهائي في تأكيد "لاغ شريف" الأمين العام للحركة الوطنية لتحرير الأزواد "نحن متواجدون هناك في "الجزائر" في إطار الوساطة مع الأشقاء من أجل حسم المسائل السياسية والتسوية.

وبعد مفاوضات استمرت لمدة أنهكت قوى كل الطرفين نجحت الجزائر في التوصل إلى اتفاق بين الحكومة المالية والحركات المسلحة في الشمال لإنهاء الصراع الدائر في إقليم أزواد، حيث وقعت يوم 01 مارس 2015 الحكومة المالية وثلاثة حركات أزوادية مسلحة،

[1] تقرير، "مفاوضات جديدة بين الفرقاء الماليين برعاية الجزائر"، العربية، (11 فبراير 2015).

حركة أزواد العربية، تنسيقية شعب أزواد، تنسيقية الحركات، الجبهات الوطنية الثلاث، فيما أجلت ثلاث حركات أزوادية منطوية تحت "التنسيقية" وهي المجلس الأعلى لوحدة أزواد، حركة أزواد العربية المنشقة، الحركة الوطنية لتحرير أزواد، التوقيع أعلى حيث استشارة قواعدها في انتظار التوقيع النهائي قبل نهاية شهر مارس 2015، كحق الشعب الأزوادي أن يعترف الاتفاقية طالبا من المجموعة الدولية مزيدا من الوقت والدعم لتقاسم مشروع الاتفاق كما توعت من جهتها الحركات الموقعة على التزامها بمضمون الاتفاق وفي هذا الصدد لم يوقع الأمين العام للحركة الأزوادية حيث جاء فيها: "تكريس الوحدة الوطنية، نزع كل أشكال التسليح وبسط حركة الجيش، إدراج عناصر الحركة المسلحة في الجيش المالي والشرطة المالية ومكافحة الإرهاب، اتخاذ تدابير التنمية والرعاية الاجتماعية لمناطق شمال مالي (جنوب الجزائر)". [1]

إن رفض الأمين العام للحركة الأزوادية "تحالف التنسيقية" التوقيع على الوثيقة هو محاولة منهم لإبراز مكانتهم في التأثر على مجريات المفاوضات وكسب بعض الوقت لتحقيق مكاسب أكثر، إضافة إلى ذلك محاولة الظهور بمظهر اللاعب المتحكم في زمام الأمور من خلاله يمكن تفسير هذا الرفض في مجموعة من النقاط المهمة:

1. إبراز مالي بأنها الطرف الأضعف لذا تجري وتلهث وراء اتفاقية كهذه وأنهم لم يرضوا ولن برضوا بأقل من الاتفاقية أقصد الطرف الرسمي.
2. أن يسارع المجتمع الدولي لاستعطافهم واستلطافهم لكي يوقعوا وإن كانت الاتفاقية لا تفي بمطالبهم.

[1] أنيس نواري، "الجزائر تنجح في إنهاء الصراع المسلح في شمال مالي": تم التصفح يوم: 2019/03/02، http://www.astroline.com.08htm

3. إرهاب الشعب المالي بالرفض لأن غالبية الشعب المالي يريد الخروج من الأزمة.
4. وجود أطراف خارجية "لوبيهات سياسية" خلفها تدرس مواقفها بعناية وتركيز شديد.
5. كسب الوقت وتقديم فرص للحركات الجهادية لكي تضرب مالي في العمق من أجل إظهار مالي كدولة لا تستطيع الحفاظ على أمنها في العاصمة باماكو.

المبحث الثاني: ردود الأفعال الدولية وتحديد مستويات التسوية

يتناول هذا المبحث مخرجات ومواقف الأطراف الدولية والإقليمية من الدور الدبلوماسي الجزائري "اتفاق التسوية" إضافة إلى أهم التحديات والتهديدات التي تواجه الدور الدبلوماسي الجزائري والمالي.

المطلب الأول: المواقف الدولية والإقليمية من الدور الدبلوماسي الجزائري

نالت هذه الخطوة ترحيبا دوليا وإقليميا كبيرين[1] حيث أبدت فرنسا وأمريكا ومنظمات عالمية وإقليمية دعمها للاتفاق ودعت الأطراف المالية إلى مواصلة الحوار والالتزام بالعمل المشترك من أجل إقامة مؤسسات مستقرة كما تمكنت الجهود التي بذلتها الجزائر في مالي برعاية السيد عبد العزيز بوتفليقة وأطرافه الدبلوماسية لالتزامها الشخصي ودعمه لمسار السلام في مالي، في حين يرى منتقدو الجزائر داخل المجموعة الاقتصادية أن البلاد مهتمة بعزل منافسيها الإقليميين والحد من نفوذ القوى الخارجية أكثر من اهتمامها بتنسيق موارد القوة في المنطقة لتنظيم دفاع إقليمي فعال ضد تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي على حدودها الجنوبية.

لكن الولايات المتحدة الأمريكية هي الأكثر تجاوبا ودعما للجهود الإقليمية التي تقودها الجزائر على الرغم من الإحباطات التي تنتاب التعامل مع المسؤولين الجزائريين بين الحين والآخر فإن واشنطن تعلق أهمية كبيرة على إطار لجنة الأركان المشتركة لدول الساحل ووحدة الدّمج والاتصال التي تهيمن على الجزائر، وهذا يفسر لماذا يبدو موقف الولايات المتحدة بشأن استخدام القوة في شمال مالي أقرب إلى موقف الجزائر[2] إلاّ أنها تبدي ترددا حيال الاستراتيجية العسكرية للمجموعة الاقتصادية وحذرا من التورط العسكري في شمال مالي.

---

[1] أنوار بوخرص، "أبعاد الموقف الجزائري من التدخل الدولي في شمال مالي"، تم التصفح يوم: 2019/03/12 http://www.siyasa.onp.eg

[2] مرجع نفسه.

وقد أكدت الجزائر بهذا الخصوص على أنها ستظل ملتزمة إلى جانب مالي إلى غاية عودة السلم والأمن والاستقرار إلى هذا البلد كما سبق وأن فعلته خلال الأزمات السابقة.

المطلب الثاني: تحديات الدور الدبلوماسي الجزائري بعد التسوية

رغم كل التسهيلات التي قدمت لمساعي الدبلوماسية الجزائرية رفقة جهود الوساطة الدولية إلاّ أن هذا المسار يواجه العديد من التحديات والتهديدات التي من خلالها قد تؤدي إلى تعطيل مسار التسوية والإخلال ببنود الإتفاق الأخير، إضافة إلى ذلك أن هذا النزاع يعد من أصعب النزاعات على مستوى الساحل الإفريقي لبعده هوياتي وتعدد أطرافه وأسبابه، كما أن التحركات الأخيرة في المنطقة تشكل تهديدا مباشرا لهذا الدور فمن خلال الطرح يمكن استخلاص أهم التحديات التي تواجه الدور الدبلوماسي الجزائري على المدى القريب على الصعيدين الدولي والإقليمي. [1]

- لا يمكن إغفال طبيعة النزاع في شمال مالي الذي تم تصنيفه على أنه من النزاعات الاجتماعية المتأصلة وهو ما يأكد على صعوبة إيجاد حل نهائي له وذلك بسبب ديناميكية أطرافه سواء من حيث نشأتها واختفائها وعودتها من جديد بتسميات مختلفة وإن بقية مطالب ذاتها تتمركز حول الهوية، الانفصال، الحكم الذاتي أو بسبب فشل السلطة المركزية في باماكو في بسط الشرعية السياسية والاجتماعية والتنموية في البلاد مما يؤدي إلى تصاعد المطالب الهوياتية من جديد لممثلي سكان الشمال.
- استفادة الجماعات الرافضة لمسار السلام والتسوية السياسية في شمال من البيئة الإقليمية الغير مستقرة، خصوصا مع الوضع الكارثي في ليبيا بحيث يمكن انتشار السلاح أن يعظم من مكانة جماعة الجريمة المنظمة والمتحالفة عضويا ووظيفيا مع الجماعات الإرهابية وهو ما أعطى التبرير للتدخلات الخارجية بحيث يصبح العامل الخارجي (فرنسا) يبرر تواجده في المنطقة باسم مكافحة الإرهاب خصوصا مع عملية "برفان" في الوقت الذي تبرر الجماعات الإرهابية عمليتها الإرهابية بمحاربة الصليبيين الوافدين وهي

[1] أنوار بوخرص، المرجع نفسه، ص 15.

عملية قابلة للإغراء في ظل تنامي الجيل الجديد من القاعدة الذي يطلق على نفسه "دولة الخلافة".

- رفض الكثير من النخب السياسية في باماكو المصالحة الوطنية مع أبناء الشمال برؤية طبقية وعنصرية للهويات المكونة للدولة وهو ما دفع بالجنوبيين إلى ابتكار السلطة والثروة وتهميش سكان الشمال. [1]

المطلب الثالث: مستقبل مالي على ضوء اتفاقية التسوية

تصنف مالي ضمن الدول الأقل نموا من دول الساحل وبتشخيص دقيق الوضع الأمني الذي أنهك البلاد من خلال النزاعات والحروب التي شاهدتها الدول لعقود طويلة مستمرة منذ استقلالها بين الحكومة المركزية وحركات تمرد الطوارق وبعد التوصل إلى اتفاق نهائي في 15 أفريل 2015 بين الحكومة المركزية في باماكو والفصائل الأخرى، منه تنطلق مالي في عملية بناء الدولة ولإتمام هذه الأخيرة تواجه جملة من التحديات الكبيرة لا تمس الجانب الإقتصادي لوحده فقط بل تمس الجانبين الإجتماعي والثقافي وبالأخص الأمني "الأمن القومي للدولة" للحفاظ على الوحدة الوطنية لمالي[2].

وفي إطار توفير الأمن الإنساني ولمواجهة التهديد المتزايد في شمال البلاد، أقرت الحكومة في شهر يونيو 2010 سياسة قومية لمكافحة التهديد والإرهاب في شمال مالي ويدعم هذه السياسة برامج تحت وصاية رئيس الجمهورية خاصة بالسلام والأمن والتنمية في مناطق الشمال"

الأمن القومي: يمثل الأمن القومي بلا شك مزايا بشرط أن يكون متجانس ومتوافق مع التهديدات وبطريقة عامة متوافق مع الرهانات والتحديات التي تعترض السيادة.

إن استراتيجية الأمن القومي في مالي أهمية محضة لما يعرف بإشكالية بناء الدولة في مالي وهي تسهل التجانس والتضامن الوطني في مواجهة التهديدات المشتركة (الأمن الجماعي)

---

[1] أنوار بوخرص، المرجع السابق، ص 15.

[2] منظور سياسة الأمن القومي في –مالي– مركز المراقبة الديمقراطية للقوة المسلحة في جنيف DAF.

المؤسس على مبدأ "الواحد للكل والكل للواحد" وتضطلع الدولة بالمسؤولية الأولية فيم يخص التوجية والتشجيع والمتابعة ولكي ينضم السكان لهذه السياسة فلا بد أن يكونوا على قناعة بأساسها السليم ولكي يمكن اقناعهم فلا بد من إعلامهم وتوعيتهم بالرهانات والتحديات والمخاطر والمعركة التي سيخوضونها وفق خطة عمل جديدة.

التهديدات: وفضلا عن هذا فإن مالي تعاني من تهديدات على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، تهديدات للأمن الداخلي والخارجي وتهديدات للتنمية البشرية ذلك من خلال:

فضلا عن المشكلات الاقتصادية التي تفاقمت من خلال مدة الصراع ومشاكل النازحين الذين تجاوزت أعدادهم مائتي ألف نازح.

أما على المستوى الإقليمي فإن دولة المغرب تسعى جاهدة لإحباط مساعي الدبلوماسية الجزائرية في رعاية وتسوية النزاع في مالي ينبثق ذلك من خلال جملة من التصريحات المحرضة للأطراف المعارضة للحكومة المركزية في مالي بأن الجزائر صاغت ديباجة الإتفاقية مع فرنسا حسب مصالحها ومصالح الحكومة في باماكو.

في هذا الصدد حذر المخزن من فشل الفرقاء الماليين في التوصل إلى حل توافقي يستجيب لتطلعات الشعب المالي في ظل منطق "الإنتهازية" التي يدار بها الحوار في الجزائر بعيدا عن السياق القانوني والإقليمي التي دعت إليه منظمة الأمم المتحدة وأوضحت أن حل الأزمة في مالي لا بمكن تحقيقه بواسطة تهديدات أو مناورات تخويف أو ابتزاز من قبل أطراف حسب البيان "لا تحظى بالشرعية" وعملت دوما على زعزعة استقرار المنطقة.

وحذر بيان الخارجية المغربية من مواصلة التعامل مع مالي باعتبارها "حديقة خلفية خاصة" أو حقلا للتجارب، في إشارة ضمنية إلى الجزائر. [1]

---

[1] سعد الدين العثماني، "الساحل والصحراء التحديات وتشابكاتها"، تم تصفح الموقع يوم: 2019/03/29 .www.aljazera.net/knswledegate

- البروز القوي للخصوصيا العرقية والثقافية إذ يتميز فضاء الساحل والصحراء بتعدد عرقي وثقافي كبير ومجموعة من العرقيات التي تسيطر على السلطة وتسلطهم على غيرهم من العرقيات الأخرى رغم احتلال نفس المكانة عدديا أو تاريخيا أو سياسيا.

وتعرف كثير من دول المنطقة بعد استقلالها هذه الحالة بسبب محاولات الإدماج الثقافي الذي يحاول أن يوحد الثقافات الوطنية في ثقافة الجهة صاحبة السلطة في القالب ومع تزايد تعقيد الظروف الاقتصادية وازدياد الوعي، زاد الإحساس بالإقصاء السياسي والثقافي والقيم الاجتماعي والظلم الاقتصادي وبرز الاعتداد بالهويات والثقافات المحلية.

- التهديدات الأمنية المتعددة: فقد كانت منطقة الساحل والصحراء عبر التاريخ منطقة عبور تتميز بالاضطرابات والمشاكل فمع الصعوبات الاقتصادية في المنطقة خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، إضافة إلى الاضطرابات السياسية المتتالية والقصور الواضح لعدد من دول المنطقة في حماية حدودها والقيام بمهامها السيادية، إضافة إلى الأوضاع الإقليمية جعلت من الجزائر تسير وفق منحنى استراتيجي ذو ضرورة أمنية واقتصادية ملحة شكلت لها هاجسا لابد التخلص منه ومعالجته بكل ذكاء وحنكة سياسية تفاديا لأي انفلات وتصعيد في هذا الإطار واجه مالي تحديا كبيرا هو بناء الدولة في منطقة العدالة بين كل الأطياف والتنمية الحقيقة والمستدامة لهم وهو ما يلزمها بتطبيق بنود الاتفاقية لاغتنام فرص المساعي الدبلوماسية والجهود المبذولة في ظل وضع غير مستقر محليا اقليميا ودوليا.

وحسب هذا الطرح فإنه يمكن تقييم مستقبل المساعي الدبلوماسية الجزائرية اتجاه مالي وفقا لإنهاء التسوية إلى سيناريوهين:

السيناريو الأول: الخطير هو استمرار الوضع القائم للمقاربة الدبلوماسية الجزائرية اتجاه الساحل الإفريقي بمعنى أن الأوضاع في شمال مالي تبقى تسير بنفس الوتيرة من التصادم بين الجماعات المسلحة والسياسية والسلطة المركزية وتضارب مصالح الدول الغربية في مالي وتمسك كل طرف بمطلبه على حساب الآخر.

السيناريو الثاني: النجاح يستند هذا السيناريو إلى تغليب المتغيرات الإيجابية والمضي في عملية بناء السلام وبالتالي نجاح مسار التسوية بحيث ترضخ الأطراف المتفاوضة إلى الخيار العقلاني من خلال جملة من المعطيات "تقاسم السلطة" والعدالة في تقاسم الثروة، العدالة في المناطق السياسية"[1].

وكقناعة شاملة بضرورة تحييد العنف والجريمة والتوتر وضرورة النظر في مستقبل الأمن الإقليمي بالدرجة الأولى ثم الدولي عبر طرح مشاريع إقليمية ودولية بواسطة جزائرية لإعطاء فعالية وديناميكية لتغير السلام الديمقراطي في مالي والمنطقة.

هناك ملف المصالحة الوطنية في ظل تعقد الأزمة التي ترتبط بمطالب تاريخية وتعدد أبعادها ما بين مطالب انفصالية للطوارق وأزمة سياسية ودستورية نتيجة للانقلاب العسكري وتمركز الجماعات الإرهابية المسلحة في الشمال.

بروز مشكل الجماعات الإثنية بين الشمال والجنوب التي أدت إلى تفاقم الصراع، صراعات مرتبطة باستغلال الموارد البشرية والطبيعية وبالتقسيم الإداري بشأن انشاء بلديات صراعات على الزعامة.

مستقبل القضية التارقية: من الناحية النظرية يمكن الجزم بأن كل المشاكل المرتبطة بالمسائل الإثنية في الساحل الإفريقي تندرج في إطار مسلمات نظرية الدولة الفاشلة التي تقر بأن الإخفاق في إدماج واستيعاب الجماعات العرقية في بناء الدولة القطرية يولد الشعور بالإحباط لدى هذه الجماعات مما يدفعها نحو استعمال الطرق غير السلمية للمطالبة بحقوقها كما أن تجاهل الخصوصيات الثقافية واللغوية والدينية لهذه الأقليات عند إرساء المواطنة والشخصية الوطنية قد يدفعها إلى الإحساس بعدم الانتماء إلى الوعاء الحضاري الذي يقوم عليه مشروع الدولة الوطنية وهو ما يرغمها على العمل لتكوين هوية وطنية جديدة تعبر عن خصوصيتها وآمالها أخيرا، فإن أطروحات الواقعية الإثنية تؤكد على أساس أن

---

[1] سعد الدين العثماني، "الساحل والصحراء التحديات وتشابكاتها"، تم تصفح الموقع يوم: 2019/03/29 .www.aljazera.net/knswledegate

شعور الجماعات العرقية بعدم أو فشل التنظيمات والسياسات الوطنية في توفير الأمن قد يكون كافيا لإرغامها على البحث عن الحلول البديلة ولو بالاعتماد على الإمكانيات الذاتية لذلك يبدو أن مستقبل القضية الترقية في منطقة الساحل الإفريقي مرتبطة إلى درجة كبيرة بالتعامل مع الإشكالية الرئيسية[1].

وفي النهاية توجت المساعي الدبلوماسية الجزائرية رفقة الجهود الدولية بعد مفاوضات استمرت لخمس جولات إلى اتفاق الحكومة المالية والحركات الست المسلحة في الشمال لإنهاء الصراع الدائر في إقليم أزواد يوم 01 مارس 2015، وهو ما جعل الجزائر تحقق نجاحا باهرا في الجمع والإصلاح، وبين الفرقاء في ظل التجاذبات الإقليمية والضغوط الدولية ولا سيما المشاكل الداخلية التي تتخبط فيها الجزائر.

[1] مرجع سابق، ص 65.

خلاصة الفصل الثالث:

في حين وقف هذا الأخير على الدور الفعال الجزائري الذي مثل في " الوساطة" من خلال جهود ومساعي الدبلوماسي الجزائرية في إدارة النزاع في مالي وحرصه على جمع الفرقاء الماليين على طاولة الحوار رفقة جهود المجموعة الدولية من خلال تبحي ورعاية مجريات الجولات الخمسة من المفاوضات أو على مستوى الفواعل الخارجية: فرنسا، أمريكا، أو متغيرات الأوضاع الإقليمية إلى أهم التحديات المطروحة بالنسبة لمستقبل الدور الدبلوماسي الجزائري ومستقبل إعادة بناء الدولة في مالي.

الخاتمة

الخاتمة:

بناء على ما تم طرحه في تحليل الفصول الثلاثة السابقة حول مكانة الدبلوماسية الجزائرية ودورها اتجاه الأزمة في شمال مالي ومن خلال دراسة معمقة في التغيرات البيئية الإقليمية والتجاذبات الدولية الراهنة يمكن أن نحوصل المدى العقلي والحركي للدبلوماسية الجزائرية اتجاه الأزمة في شمال مالي من خلال مجموعة من النتائج:

شوهد في العمل الدبلوماسي الجزائري ما بين 2015/2012 حركة ملحوظة اتجاه القضايا الإقليمية والدولية ذلك لما عرفته المنطقة من تحولات متسارعة "تأزم الأوضاع" دفعها للمبادرة لإيجاد سبل وطرق في إطار سلمي كل هذه الأزمات "دبلوماسية فصل" التي حققت من خلالها نجاحات كثيرة معترف بها دوليا ذكرتها في التحليل.

ففي المدة الأخيرة قد وجهت الجزائر حراكها الدبلوماسي تقريبا نحو ما يعرف بقضية الأزواد "النزاع في شمال مالي" التي أخذت أبعادا إقليمية ودولية بسبب التداعيات التي عرفتها المنطقة حيث ركزت الجزائر على إدارة الأزمة رفقة الجهود الدولية لإيجاد حل سلمي يرضي جميع الأطراف المتنازعة في مالي بدل التدخل العسكري.

في ظل هذه التطورات السريع للأزمة لم تتوان الدبلوماسية الجزائرية في الدعوة إلى تكثيف الجهود الدولية كل الأزمة رفقة الجهود الإقليمية والدولية حيث نجحت الدبلوماسية الجزائرية في ذلك ولعبت دور الوسيط الفعلي والفاعل الإقليمي بين الأطراف المتنازعة داخل عالي من خلال استضافة ورعاية خمس جولات كاملة من المفاوضات الشاملة في الجزائر جمعت كل الفصائل والمعارضين بما فيهم الحكومة المالية، بجهود جبارة توج بتوقيع يوم 14 فيفري 2015 اتفاقية لسلام الشاملة بين الحكومة المالية والأطراف السياسية.

بعد اخذ ورد في 15 أفريل 2015 كتوقيع نهائي على الوثيقة التي تشيد بضرورة تغليب المصالح العليا للبلاد على المطالب والمصالح الفردانية والهوياتية بين الأطراف

ومن جهة أخرى يعتبر هذا الاتفاق انجاز في انتظار الاتمام اذ المنتظر من الحكومة المالية تدعيم هاته الجهود والعمل على احترام والالتزام بهذه الاتفاقية من خلال بناء علاقة تكاملية بين الأطراف المتنازعة هدفها اعادة بناء الدولة والذي يعتبر تحديا كبيرا أمام تحقيق متطلبات الوحدة الوطنية .

ولتجسيد هذا المسعى ينبغي ان تحظى خطة البناء هاته بتأييد ودعم دولي تأخذ فيه بعين الاعتبار ارادة الماليين وكذا متطلبات الأمن الوطني للبلدان المجاورة لمالي " الجزائر، النيجر وموريتانيا)

ومن خلال هذا الاتفاق تعتبر الجزائر قد وضعت ما يسمى بخارطة طريق لكي يلتزم بها كلا الطرفين من شأنه التفاهم على حل المشاكل والامور العالقة على المستوى الداخلي حتى يتم تفادي الحل العسكري وما ينعكس عنه.

ولا يمكن الحديث عن السلام في المنطقة قبل فض النزاعات الدائرة فيها وعلى رأسها النزاع في مالي بصفة نهائية.

للأطراف المهيمنة على المنطقة "فرنسا، أمريكا، الصين" منطقها لتسوية الأزمة بما يتماشى ومصالحها وهذا سيفرز هو الاخر نتائج سلبية أو ايجابية على القضية.

تظل الجزائر تمثل المعادلة الصعبة في المنطقة كمسؤول أول في رعاية بناء السلام وتعزيز الاستقرار في المنطقة وفق روح الوحدة والتجمع الاقليمي.

قائمة

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

أولا: الكتب:

1- الجيلاني عبد الرحمان بن محمد، تاريخ الجزائر العام، ج4، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1994.

2- العربي اسماعيل، العلاقات الدبلوماسية الجزائرية في عهد الأمير عبد القادر، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982.

3- العربي منور، تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن التاسع عشر، الجزائر: دار المعرفة، 2006.

4-الورتلاني الفيصل، الجزائر الثائرة، الجزائر، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع.

5- أحمد إدريس عبد الرحمان، قطش الهادي، أطلس الجزائر والعالم (طبيعيا، بشريا، اقتصاديا، سياسيا)، الجزائر، دار الهدى، 2000.

6-بوحوش عمار، التاريخ السياسي من البداية ولغاية 1962، الجزائر، دار الغرب الإسلامي، 1999.

7- شريط الأمين، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية (1919-1962) بن عكنون- الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1998.

8- سعد الله أبو القاسم، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ب.س.ن.

9- فرحاتي عمر، العلاقات الجزائرية بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية في الجزائر بين فترتي الأحادية القطبية، ج4، مخبر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، بسكرة، جامعة محمد خيضر، ب س ن.

10- ناجي عبد النور، النظام السياسي الجزائري من الاحادية إلى التعددية السياسية، قسنطينة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.

11- مياسي إبراهيم، مقاربات في تاريخ الجزائر، 1830-1962، الجزائر، دار هومة، 2007.

ثانيا: الكتب باللغة الأجنبية

12- Afrique subsaharienne, janvier 2008.
13- Angel ralasa and other, '' Ungoverned territories: Undssdin and redusing terrorism risks, algire '' Cunited slates, RAND CORPORATIONS, 2007''.
14- Simon ou sandrie Retcharde. '' Conflist Analgsis Tools'', (SDC).

ثالثا: المجلات والدوريات

15-أحمد عبد الدايم محمد حسين، " تاريخ القضية الازدواجية وتطورها"، قراءات افريقية العدد 16 السعودية، (أفريل 2013).
16-النويني الحافظ، " أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا، حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)"، المستقبل العربي العدد 69.
17- السيد علي أبو خوجة، " التدخل العسكري في مالي ... تدويل تداعيات اخفاق الدولة دون مسبباتها "، قراءات إفريقية العدد 16 السعودية، 2013.
18- أمير محمد عبد الحميد، " الجزائر بين سباق الرئاسة ومستقبل الانفتاح السياسي "، السياسة الدولية 154 الجزائر، (أكتوبر 2003).
19-الأنصاري عمر، " الطوارق يوم للسلام وآخر للحرب"، العربية الدولية العدد 10307 (16 فيفري 2007).
20-إجلال رأفتن، " السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء"، مجلة السياسة الدولية، العدد 145 (جانفي 2001).
21-بولعراس فتحي، " الإصلاحات السياسية في الجزائر بين إستراتيجية البقاء ومنطق التغير "، العربية للعلوم السياسية العدد 35 الجزائر، (2012).

22–بدون كاتب، قضية مالي ... ومستقبل المنطقة"، قراءات إفريقية العدد 16 السعودية، (2013).

23–بغدادي عبد السلام، " الجمعيات العربية في إفريقيا، دراسة أوضاع الجالية والأقليات العربية في إفريقيا والصحراء"، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.

24–بوعشة محمد، السياسة الخارجية الجزائرية من الرواج إلى التفكيك في الجزائر– الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، المستقبل العربي، ط1، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت: (1992).

25–جفال عمار، " وجهة نظر حول طبيعة التهديدات على الحدود الجنوبية للجزائر "، العالم الإستراتيجي العدد 7 الجزائر، (نوفمبر 2008).

26–جاه الله الخضر كمال محمد، " مستقبل مالي في ضوء التدخلات الغربية "، قراءات إفريقية العدد 16، السعودية، 2013.

27–حسين محمد، " جمهورية مالي"، آفاق إفريقية، العدد 26، السعودية، 2007.

28– زياني صالح، " تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تحديات العولمة "، المفكر 5، الجزائر.

29–سيدي أعمر بن شيخنا، " المفاوضات المالية، الأزوادية في الجزائر، قراءة في وثائق المفاوضات وسيناريوهات المستقبل"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 29 ديسمبر 2014.

30–شمامة خير الدين، " التدخل العسكري الفرنسي بمالي بن خصوصية الأزمة المالية، والمصالح الإستراتيجية والشرعية القانونية"، الجزائرية للدراسات السياسية 02، الجزائر، ديسمبر 2014.

31–صايج مصطفى، "الجزائر والأمن الإقليمي التسوية الدبلوماسية لأزمة مالي وانعكاساتها المستقبلية على الأمن الإقليمي"، الجزائرية للدراسات المستقبلية، العدد 02، الجزائر، ديسمبر 2014.

32-عباس عادل، " واقع النشاط الحزبي في الجزائر وانعكاساته على سلوك الهيئة الناخبة، دراسة في ضوء تشريعات 2007 مع إطلالة على التشريعات المقبلة"، العربية للعلوم السياسية 35، الجزائر، 2012.

33-محمد الصالح ديالو سي المختار، " الأبعاد التاريخية والفكرية للازمة في شمال مالي"، القراءات الإفريقية، العدد 16، السعودية، 2013.

34-فيلالي صالح، " إشكالية الثقافة في الجزائر، المبادئ الأساسية والإيديولوجية الممارسة، الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والثقافية"، مركز دراسات العربية، بيروت، 1999.

35-قويدر عياش، " أ. إبراهيم عبد الله "، " آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم"، اقتصاديات شمال إفريقيا العدد 2، الجزائر.

36-قوي بوحنية، " الجزائر والهواجس الامنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي"، مركز الدراسات الجزيرة، الدوحة، (11 ديسمبر 2014).

37-موساوي عادل، " المواقف الدولية من الأزمة في شمال مالي"، المغرب العربي، 7 فيفري 2013.

38-متحدث باسم وزارة الخارجية المغربية، المغرب يحذر من التعامل مع مالي باعتبارها حقل تجارب"، العرب 02، 2015/04/05.

39-ولد الكتاب محمد الأمين، " التداعيات الأمنية والإنسانية لأزمة شمال مالي على الصعيد المغاربي"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، المغرب العربي، 18/17/ فبراير 2013.

40-ولد إبراهيم الحاج، " أزمة مالي ... انفجار الداخل وتداعيات الإقليم "، مركز الدراسات الجزيرة، الدوحة، (12-04-2012).

مجلات باللغة الأجنبية:

41- Bouhlel Ferdqous, Crises Touarégues au niger et au mali : IFRI program Frederic Deycard, '' Le niger entre deux Feux. La nouvelle rébellion touarégue Face a Niomey '', Politiques africaine 108, (Decembre 2007).
42- Bernus Edmond, et all, '' le sahel oublie '', Revenue Tiers Monde 134 (1993).
43- taje Mehdin, '' Sécurité et stabilité dans la sahet africaine '' collége de défoncée COTAN. NDCOC casionel paper 19. décembre 2006.
44- M.R, '' chokie. khabil dans une interview a la nevae pétrole Arabes '', Liberté quotidition Algérien 4064 (501 avril 2006).

1. الرسائل والمذكرات الجامعية:

45-ايداييير أحمد، " التعددية الإثنية والامن المجتمعي، دراسة حالة مالي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، دراسات أمنية وإستراتيجية، 2015/2014.

46-بن فليس أحمد، " السياسة الخارجية للثورة الجزائرية الثوابت والمتغيرات 1962/1954"، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007.

47-بشكيط خالد، " دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، دراسات إفريقية، السنة 2011/2010.

48-بوبية نبيل، " الأمن في منطقة الصحراء الكبرى، بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 2009.

49-دالغ وهيبة، دور العامل الخارجي في السياسة الخارجية الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008.

50-دخال مسعود، " العلاقات الإفريقية وبروز المنافسة الأمريكية بعد الحرب الباردة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في جامعة الجزائر قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، سنة 2005/2004.

51-شاكر ظريف، " البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراوي الإفريقي، التحديات والرهانات"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010/2008.

52-سيعود أحمد، " العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني من أجل 01 نوفمبر 1954 إلى غاية 19 سبتمبر 1958"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2002/2001.

53-ضميري عزيزة، " الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر'، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص: التنظيمات السياسية والإدارية، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008/2007.

54-عميراوي أحمد، " دور حمدان خوجة في تطور القضية (1840/1827)" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، قسم التاريخ جامعة قسنطينة، 1983.

55-عادل زقاغ، " إدارة النزاعات الإثنية لفترة ما بعد الحرب الباردة، دور الطرف الثالث "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2004/2003.

56-عديله محمد الطاهر، " أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 2004/1999"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع علاقات دولية والعولمة، 2005/2004.

57–قجالي محمد، " ضبط الحدود الإقليمية للدولة ومبدأ حسن الجوار الحالة الجزائرية–التونسية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1990.

58–قرباجي ابتسام، " دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر (2009/1989)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: السياسات العامة والعولمة المقارنة، جامعة باتنة، 2011/2010.

59–لحلوح بلقاسم، " دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسحلة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي الجنائي، قسم القانون الدولي، جامعة البليدة، 2004.

المذكرات الجامعية باللغة الأجنبية:

60- Afrique de l'ouest, Afrique contemporaime 220 (2006/14).

61- Ben habi Mehmed Al, '' Contribution a l'étude de la pratique Algérienes en droit international de 1962 a 1971'' (thése de magister présentée a la faculté de droit, Alger 1980).

62- Bernus Edmond, Etre Touareg au Mali, Orston.

63- Keita Modibo, '' La résolution du conflit touareg au niger, not de recherche du GR (pc), n 10 chair Raoul-pandurand en études stratégiques et diplomatiques, juillet 2002.

64- Bossuroy Thomas, '' Déterminants de l'identifiaction enethnique.

الجرائد:

65–بن أحمد محمد، " بوتفليقة وفد عسكري لاستطلاع الوضع على الحدود المالية"، الخبر العدد 6637، الجزائر، (26 فيفري 2012).

66–بلال.ك، " وساطة الجزائر في الأزمة المالية بالتوقيع على اتفاق السلام والمصالحة "، النصر، العدد 2258، الجزائر، 02 مارس 2015.

67-شراق محمد، " باريس تزكى مسار الجزائر لفض النزاع في شمال مالي"، الخبر، 6633، (22-02-2012).

68-شراق محمد، " تخوف جزائري من تفاقم الهجرة المختلطة، بسبب الاقتتال في مالي"، الجزائرية العدد 6665، الجزائر، 25 مارس 2012.

69-ع. إبراهيم، " الجزائر ترعى مفاوضات بين وزير خارجية مالي ووفد من الطوارق"، الخبر، العدد 6641 الجزائر، 03 فيفري 2012.

70-ناصر أحمد، " ثلاث دول من الساحل تبلغ الجزائر حاجتها للسلاح، اجتماع عال في تامنراست استعدادا لهجوم كاسح على " قاعدة الصحراء"، يومية الخبر، العدد 5727، الجزائر، 13 أغسطس 2009.

71-يونس علي، " اتفاق الجزائر صمام للوضع في مالي"، المساء، العدد 3489، الجزائر 18 أوت 2008.

المحاضرات:

72-عميراوي أحمد، " محاضرات في تاريخ الجزائر الحديثة"، ط3، عين مليلة، دار الهدى، 2004. سوسن درغال، محاضرات قدمت في مقياس تحليل النزاعات الدولية لطلبة السنة الثانية ماستر، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، سنة 2015/2014.

73- غضبان مبروك، " الحق في التنمية والحق في الأمن"، محاضرة في مقياس حقوق الإنسان لطلبة الكفاءة المهنية للمحاماة، جامعة باتنة، السنة 2008/2007.

تقارير:

74- إبراهيمي أحمد طالب، في الكلمة التي ألقاها بمناسبة الدورة 40 للأمم المتحدة، م ج ع د، سنة 1986.

75- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (المادة 43)، من دستور 1996.

76- الدستور الجزائري، 1996 قرار مجلس الأمن رقم 2100، في جلسته 6982، المعقودة 25-04-2013.

77- المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبال أشغال الملتقى الوطني، حول منطقة الساحل والصحراء (الواقع والآفاق)، نادي الوطني للجيش، الإثنين 15 أكتوبر 2012.

78- تقرير، نشر في قناة النهار TV الجزائرية، يوم 02-02-2015.

79- ريادي بلقاسم، " الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، أيام 22/21 ماي 2002، جامعة البليدة، ملتقى وطني، الجامعية العامة نادي الدراسات الاقتصادية.

80- نبيل بويبية، " دور الجزائر في بناء السلم والتنمية في الساحل الإفريقي في ظل التحديات الراهنة "، ورقة بحث قدمت للمشاركة في ملتقى وطني حول التدخل الفرنسي في مالي والسيناريوهات المستقبلية للأزمة الترقية، بين الأمننة والأفغنة، تمنراست، الجزائر، 20-21 فيفري 2013.

المواقع الإلكترونية:

81- الأنصاري أبو بكر، " الطوارق بين مد الموج الأمريكي في إفريقيا وجزر تراجع الفرنسي". http://www.ahewar.org

82- أحمادو مامين أحمد، " المتمردون الطوارق يقولون أن الحكومة غير جادة في شمال مالي". http://www.Aljazera.Net/index.html

83- العثماني سعد الدين، " الساحل والصحراء التحديات وتشابكاتها ".
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions

84- بوخرص أنوار، " الجزائر والصراع في مالي".
http://www.algeriabase.net/article/48.html

85- بوحنية قوي، "المجتمع المدني الجزائريين إيديولوجية السلطة والتغير السياسي"، الجزيرة. http://stidies.Aljazeera.net

86- بدون كاتب، " الجزائر: التطورات الاقتصادية 2003-2005".
http://gucciac.org.Cb/oratepot.Algeria.html

87- بدون كاتب، " كواليس العملية الفرنسية في مالي: حماية اليورانيوم والمصالح الاقتصادية "، جريدة الوعي، 3 مارس 2013. http://www.alwaienews.com

88- بدون كاتب، " التواجد الفرنسي في إفريقيا يهدف لحماية مصالحها الاقتصادية"، جريدة الشعب الالكترونية، 1 مارس 2013.
http://www.elshaab.org/thread.php

89- بدون كاتب، "دولة مالي، السمات الجغرافية"، موسوعة القاتل.
http://www.Moqetel.com

90- بدون كاتب، مالي " النظام السياسي"، موسوعة المقاتل.
http://www.Mouqatel.com

91- بدون كاتب، مالي " اقتصادي افريقية"، موسوعة المقاتل..
http://www.inf.org/external/ftwea2010/wed...dpd

92- بدون كاتب، " أزمة مالي والتدخل الخارجي"، المركز العربي.
http://www.dohainstitute.org

93- بدون كاتب، "مفاوضات جديدة بين الفرقاء المالية برعاية الجزائر"، العربية، 11 فبراير 2015.
http://www.alarabiya.net/anlk

94- بدون كاتب، الدبلوماسية الجزائرية، " الديوان الوطني للتكوين عند بعد (ONFD) ".
http://www.onefd.Ed

95- بدون كاتب، " الجزائر، الموقع والخصائص الطبيعية"، الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد.
http://www.onefd.Edu.dz

96- بشكيط خالد، " المقاربة الجزائرية الحل الأنجع لأزمة مالي".
http://www.djazairess.com/echchaab/22430

97- بدون كاتب، " نظرة في العلاقات الجزائرية المالية: الدور الريادي للجزائر في تسوية النزاعات الداخلية في مالي".
http://www.thkafamag.com/index.php?option=com

98- بن حمد أمين، " أن الساحل والهندسة الدبلوماسية الجزائرية".
http://djazinrezs.info/12.html

99- بدون كاتب، " الأزمة المالية: الجولة الخامسة من الحوار محور مشاورات بالجزائر".
http://www.aps.dz

100- ب، عبد الغني، " الفصائل الأزوادية المقاطعة تقبل بالتوقيع في 15 أفريل بالجزائر".
http://www.elhayat.net/article20471.html

101- بوخرص أنوار، " أبعاد الموقف الجزائري من التدخل الدولي في شمال مالي".
http://www.siyassa.org.eg

102- بوعاتي جلال، " حركات الازواد تصف موقف الرباط بغير الواقعي".
http://www.elkhabar.com/press/article/12725.

103- جوارا حمدي، " اتفاقية الجزائر حول أزمة مالي ... بين القبول والرفض".
http://h-azawad.com/ar?p=22471

104- حنفي علي خالد، " نذر السيناريو الباكستاني، مأزق السياسة الخارجية .2014/12/12
http://www.rcssmideast.html

105- حاجي عبد النور، " أهم المراحل التاريخية الدبلوماسية الجزائرية 1955-2012".
http://abdenour-nadji.blag

106- شليغم عبير، " التدخل الفرنسي في مالي: البعد النيوكولونيالي تجاه إفريقيا".
http://www.un.org/arabic/news/story

107- عبير الفقي، " أزمة مالي والوجود الفرنسي ... الاستعمار في شكله الجديد "، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2013.

berbera72@yahoo.com

108- عبد النور بن عنتر، " التدخل في مالي–نظرة من الداخل الفرنسي الرسمي والشعبي"، مركز الجزيرة للدراسات.

http://www.aljazeera.net/news/pages

109- عبير الفقي، " أزمة مالي والوجود الفرنسي ... الاستعمار في شكله الجديد "، معهد البحوث والدراسات الإفريقية.

berbera72@yahoo.com

110- عبد الحليم إيمان أحمد، " حسابات باريس عوائق التدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي".

http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/105/290

111- قوي بوحنية، " الاستراتيجية الجزائرية اتجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي".

http://www.aljazera.net/index.html

112- قابيل منى ونوري هيثم، "مليار دولار لا تكفي لإعادة اعمار دارفور "، الشروق اليومي.

http://www.Shourouknews.com/Contenldata.Aspx?ia=197072

113- قادري حسين، " أبعاد التدخل الدولي في دولة مالي".

Kadnhocine189@yahoo.com

114- ميدل ايست، " اتفاق مصالحة ناقص بين الفرقاء الماليين في الجزائر".

http://www.middle-east-online.com/?id=195079

115- محمد عبد الحليم أميرة، " استرداد الدولة التحديات الداخلية والخارجية أمام مالي بعد الانتخابات الرئاسية".
http://www.siyassa.org.eg/newsQ/3242.aspx

116- محمد عبد الحليم أميرة، الأزمة في مالي " أعباء إفريقية أمنية جديدة "، الأهرام اليومي.
http://www.digital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial-1134483&id-/22/html

117- ممادو باه عبد الله، " آفاق الوضع الأمني والسياسي في شمال مالي"، مركز الجزيرة للدراسات، 29 أغسطس 2012.
http://studies.aljazeera.netra.n

118- محمد لمين، " دور المجتمع المدني في التنمية السياسية بالجزائر".

119- نواري أنيس، " الجزائر تنجح في إنهاء الصراع المسلح في شمال مالي".
http://www.Astronline.com/index.php/2014.08

120- كلمة عبد العزيز بوتفليقة في الاجتماع الافتتاحي لقمة مجلس السلم والأمن الدولي للإتحاد الإفريقي، " أديس أبابا في 25 ماي 2004".
http://www.El-mouradia.dz/arabe/président/recherche.html

121- التدخل الفرنسي في مالي: " القاهرة، المركز الإقليمي للدراسات.
http://laminemed.Maktoobblog.com

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر

اهداء

مقدمة..... أ

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

تمهيد 09

المبحث الأول: نبذة تاريخية عن الدبلوماسية الجزائرية 10

المطلب الأول: مسار الدبلوماسية الجزائرية..... 10

المطلب الثاني: مبادئ الدبلوماسية الجزائرية..... 12

المبحث الثاني: علاقة الجزائر بدول الساحل الإفريقي..... 14

المطلب الأول: الأهمية الجيو استراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي..... 14

المطلب الثاني: أهمية الساحل الإفريقي بالنسبة للجزائر 14

خلاصة الفصل الأول..... 16

الفصل الثاني: تداعيات الأزمة المالية على الدول الإقليمية

تمهيد 18

المبحث الأول: السياق الجيوسياسي لمالي 19

المطلب الأول: الموقع الجغرافي لمالي..... 19

المطلب الثاني: طبيعة النظام السياسي في مالي 19

المبحث الثاني: جذور النزاع في مالي 20

المطلب الأول: الأسباب الكامنة للنزاع في مالي..... 20

المطلب الثاني: الأطراف المحركة للنزاع في مالي..... 22

خلاصة الفصل الثاني 25

الفصل الثالث: مساعي الدبلوماسية الجزائرية لإحتواء أزمة مالي على ضوء التحديات الراهنة

تمهيد 27

المبحث الأول: بوادر المقاربة الجزائرية في مناطق الساحل 29

المطلب الأول: مسار التسوية بناء على الجهود الدولية والإقليمية 30

المطلب الثاني: جهود الوساطة الجزائرية ومساعي بناء السلام 31

المطلب الثالث: جولات المفاوضات الشاملة بين الماليين..... 33

المبحث الثاني: ردود الأفعال الدولية وتحديات مسار التسوية..... 37

المطلب الأول: المواقف الدولية والإقليمية من الدور الدبلوماسي الجزائري..... 37

المطلب الثاني: تحديات الدور الدبلوماسي الجزائري بعد التسوية..... 38

المطلب الثالث: مستقبل مالي على ضوء اتفاقية التسوية..... 39

خلاصة الفصل الثالث 44

الخاتمة 46

قائمة المصادر والمراجع..... 48

فهرس المحتويات 63

ملخص:

حاول من خلال دراستنا التعرف على دور الدبلوماسية الجزائرية في منطقة مهمة وتعتبر بمثابة حيز استراتيجي ألا وهو الساحل الافريقي حيث ناقشنا تاريخية الدبلوماسية الجزائرية لنمر الى مالي بنيتها السياسية، الاجتماعية والاقتصادية.

كما طرحنا المقاربة التي اعتمدتها الدبلوماسية الجزائرية لحل هاته الأزمة من خلال من خلال تغليب الحوار وبعث الحل بالتسوية التي وفقت فيه الدبلوماسية الجزائرية فيه الى حد بعيد بالرغم من بعض العراقيل داخلية كانت أو خارجية .

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية، الصراع، النزاع، الوساطة، الحل.

Résumé :

Dans notre étude, nous avons essayé de comprendre le rôle de la diplomatie algérienne dans une région importante, considérée comme un espace stratégique, à savoir la côte africaine, où nous avons discuté de l'histoire de la diplomatie algérienne afin de donner au Mali sa structure politique, sociale et économique.

Nous avons également mis en avant l'approche adoptée par la diplomatie algérienne pour résoudre cette crise par la promotion du dialogue et la solution du règlement dans lequel la diplomatie algérienne a réussi dans une large mesure malgré certains obstacles internes ou externes.

Mots-clés: diplomatie, conflit, conflit, médiation, solution.